الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٥٧
الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/529)

(ب) مشروع قرار (A/49/L.20)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ايطاليا ليتولى عرض مشروع القرار A/49/L.20.

السيد فرارين (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن ايطاليا وعن الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأن أقوم بعرض مشروع القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والذي تضاف الى قائمة مقدميه كل من ايسلندا وتركمانستان.

وإذ نقترب من قمة بودابست - وهي منعطف هام في تعزيز عمل وهياكل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - يؤكد مشروع القرار على تزايد مساهمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في إقرار وصون السلم والأمن الدوليين في منطقة المؤتمر من خلال أنشطته في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، والحد من الأسلحة ونزع السلاح، وتحقيق الاستقرار والانعاش في فترة ما بعد الأزمات، ومراعاة البعد الانساني، بوصفه مكونا أساسيا لكامل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويشجع مشروع القرار الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على بذل كل جهد ممكن لتسوية النزاعات في منطقة المؤتمر بالوسائل السلمية، عن طريق توقي الصراعات وإدارة الأزمات، بما في ذلك حفظ السلم. كما يدعو مشروع القرار الى التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري مع الأمم المتحدة وزيادة تعزيزه.

إن هذا العام الحافل بالتعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد شهد مبادرات عديدة جديدة. وقد اعترف الأمين العام، السيد

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87053
9487053

بطرس بطرس غالي، في مناسبات عديدة بما يسهم به المؤتمر، جنبا الى جنب مع غيره من المنظمات الاقليمية، في خدمة السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام المفيد الى الجمعية العامة، ونقدر تماما المبادرات الأخرى مثل الاجتماع الذي جرى في ١ آب/أغسطس، والذي نأمل أن يتكرر.

تتطلب الطائفة العريضة من المشكلات التي يتعين على المؤتمر والأمم المتحدة مواجهتها، المضي في تطوير الطاقة الكامنة الكاملة لتعاونهما، كما طالبت بذلك قرارات الاجتماع الوزاري الذي عقد بروما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. إن الصراعات الحالية أو المحتملة في مناطق عديدة في أوروبا تبين بوضوح الحاجة الى بذل المزيد من الجهود في مجال الدبلوماسية الوقائية. لذا، فإننا نحتاج الى تحديث الأدوار والاختصاصات التي تعترف بها الأمم المتحدة بالفعل للمؤتمر بوصفه منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق. فهذا، في الواقع، هو دعامة علاقتهما.

لقد بدأ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا طائفة عريضة من المبادرات في مناطق أزمات مختلفة، وكان ذلك في معظم الأحيان، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. وقد أفادت هذه المبادرات من التشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، وأدت الى اتصالات مثمرة مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان، ويولي المؤتمر ورئيسه الحالي اهتماما مستمرا لحالات محددة.

فأولا، يود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يضطلع بدور ذي مغزى في المرحلة الراهنة من الصراع في البوسنة والهرسك، وكذلك في المرحلة التي نأمل أن تعقب الأعمال العدائية. إذ توشك البعثة التي أنشأها المؤتمر حديثا في سراييفو ويوشك أمناء المظالم التابعون له على بدء أنشطتهما لحماية المجموعات الإثنية المحلية. وقد جاء تعيين أمناء المظالم استنادا الى الولاية التي منحها دستور اتحاد البوسنة والهرسك للمؤتمر. وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، اتخذ الرئيس الحالي للمؤتمر التدابير اللازمة لاعادة تأسيس بعثات تابعة للمؤتمر لرصد حقوق الانسان وحالة الأقليات في كوسوفو، والسنجق، وفويفودينا. ويواصل الرئيس الحالي، جنبا الى جنب مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الثلاثية التابعة للمؤتمر ضمان التواجد من خلال السفارات المحلية. ويواصل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الاضطلاع بدور هام في رصد تطبيق الجزاءات. وتتكون بعثات المساعدة في رصد الجزاءات من حوالي ١٨٠ خبيرا موزعين على سبعة بلدان.

ثانيا، لا تزال الأنشطة التي تقوم بها بعثات المؤتمر الى بلدان البلطيق مستمرة. وقد زار الرئيس الحالي للمؤتمر موسكو وتالين وفيلنيوس، ورحب بارتياح بالغ بالنتيجة الايجابية المتمثلة في الاتفاقات الخاصة بانسحاب القوات الروسية بحلول ٣١ آب/أغسطس.

ثالثا، تشمل جهود المؤتمر الرامية الى تعزيز الاستقرار في جورجيا، وتسوية الخلافات حول جنوب أوستيا وأبخازيا تعاونا أيضا مع الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أبرز التزام المؤتمر المستمر بتشجيع التفاوض تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد التمس الرئيس الحالي للمؤتمر مرارا وتكرارا مساعدة المنظمات الدولية بصدد مشاكل انسانية.

رابعا، اشترك المؤتمر بنشاط في المفاوضات التي جرت بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة والتي أدت الى تمديد وقف إطلاق النار، وهو ينوي متابعة السعي الى التوصل الى حل سلمي لهذه الأزمة.

خامسا، حرصت مؤسسات المؤتمر، وخصوصا الرئيس الحالي والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية، على تأكيد التزام المؤتمر بتحقيق السلم والاستقرار في أوكرانيا. ولذلك، تقرر إنشاء بعثة جديدة للمؤتمر لهذا الغرض وايفاد خبراء رفيعي المستوى في نفس الوقت.

سادسا، ما فتئ المؤتمر يعمل طوال أكثر من عامين على تشجيع التفاوض من أجل انهاء الصراع في ناغورني - كارباخ وحولها، وهو صراع أدى حتى الآن الى تحول أكثر من مليون شخص الى لاجئين، وتسبب في فقدان الآلاف من الأرواح. ويقوم الرئيس السويدي لمجموعة ميلنسك بأداء مهامه في الوساطة بدينامية كبيرة بهدف التوصل الى حل سلمي يتمشى مع مبادئ المؤتمر. وما زلنا نعتقد أن هذا هو أفضل نهج لحل مشكلة ناغورني - كارباخ.

سابعا، في أعقاب الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٤ تهيأت ظروف أنسب في مولدوفا مما أدى الى التوقيع على الاعلان المشترك بين حكومة مولدوفا وسلطات "ترانسنستريا". ويحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية تعاونا كاملا مع المبادرات التي طرحتها بعثة المؤتمر في كيشينيف.

وقد ظل دور المؤتمر في تشكيل الأمن في أوروبا في المستقبل مطروحا على البحث منذ فترة ليست بالقصيرة. ولا توجد هناك أية اجابات سهلة في هذا الخصوص. وفي تموز/يوليه الماضي أشار وزير خارجية ايطاليا مارنينو في الكلمة التي أدلى بها أمام الجمعية البرلمانية للمؤتمر، بوصفه الرئيس الحالي للمؤتمر، الى التفاؤل الكبير الذي ساد بصدد مستقبل العلاقات الأوروبية عندما تم التوقيع على ميثاق باريس. على أن المأساة الجارية في يوغوسلافيا السابقة وغيرها من الصراعات الاقليمية التي تفجرت في أنحاء أخرى من أوروبا تبين أننا كنا مفرطين في التفاؤل. ومن ناحية أخرى تعلمنا عبر التاريخ أن الطريق المؤدي الى تحقيق التقدم ليس مستقيما أبدا، فهو كثيرا ما يتعرج ويجبرنا على الحياد عن الخط المستقيم والدخول في التواءات شديدة.

وفي هذا السياق بدأنا ننظر الى هذه الأداة، التي ولدت في هلسنكي ثم استعرض مسارها في باريس بغرض تأمين الحوار بين الشرق والغرب في الواقع الأوروبي الجديد، لنتساءل عن السبيل الى تكييفها مع التحديات الجديدة العاجلة التي فرضتها الأحداث. وسوف تكون قمة بودابست المقبلة أنسب فرصة لتقديم بعض الردود الجوهرية في هذا الصدد.

وانطلاقا من هذه الروح، نتمنى كل نجاح للرئيس المقبل للمؤتمر، هنغاريا. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار المقدم اليوم بالاجماع أمر يمكن أن يسهم بدور في توطيد عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن اقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة ١١ من صباح اليوم.

لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذلك أطلب من ممثلي الدول الذين يرغبون في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في القائمة بأسرع ما يمكن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الاتحاد الروسي أن يثني على الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تحويل القارة الأوروبية من منطقة للمجابهة السياسية والأيديولوجية والعسكرية الى منطقة يجري فيها السعي الى تحقيق شراكة جامعة لبلدان أوروبا كلها وأمن متساو للجميع. والمؤتمر في طريقه الآن الى أن يصبح منظمة إقليمية كاملة. وهو يقوم بدور المنبر لحوار مستمر مفيد، كما أنه يتحول الى أداة من أهم أدوات الدبلوماسية الوقائية ومنع الأزمات وتسويتها.

وتؤيد روسيا الدور المركزي الذي يضطلع به المؤتمر في ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا على نحو ما هو معبر عنه في البرنامج الخاص بتعزيز فعالية المؤتمر، الذي يمثل مساهمة منا في الأعمال التحضيرية لقمة بودابست. ويفترض هذا مسبقا وجود التنسيق من جانب المؤتمر، لا قيادة شكلية هرمية. ونرى من المستصوب في هذا السياق أن نؤكد مجددا على رغبتنا في أن تكون الهياكل القائمة في مجال الأمن الأوروبي هياكل تسترشد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وبأهداف ومبادئ المؤتمر.

ويتطلب ضمان التعاون الكامل والفعال بين المؤتمر والأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التي تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، استخداما واسع النطاق لخبراتهما وإمكانياتهما. وفي الوقت نفسه، فإن هذا التعاون سيساعد على شد أزر الأمم

المتحدة لأنها ستكون قادرة على الاعتماد على هذه المنظمة الأوروبية القوية. ونرى أنه لكي يطبق المؤتمر عمليا المبدأ الذي اقترحه رئيس الاتحاد الروسي السيد يلتسين - وهو مبدأ التعاون بين الجميع ومع الجميع - علينا أن نبدأ العمل في وضع نموذج للأمن يشمل كل بلدان أوروبا، ويكون خاليا من عناصر التكتل ومنسقا تنسيقا وثيقا مع نظام الأمن الجماعي الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة.

وبغية تعزيز كفاءة وفعالية المؤتمر نقترح تعزيز المؤسستين المتمثلتين في منصب الرئيس الحالي للمؤتمر وفي المجموعة الثلاثية، وأن ينشأ منصب جديد لمستشار سياسي لشؤون الأمن والاستقرار، هذا هو فحوى مقترحنا فيما يتعلق باللجنة التنفيذية للمؤتمر. إننا نؤيد زيادة مساهمة المؤتمر في مجال الدبلوماسية الوقائية، ونشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي أن يكون المؤتمر الأداة التي تلجأ اليها الدول الأطراف أولا عندما تنشأ أية صراعات في المنطقة. ولن يستبعد هذا بالطبع حق الدول في تسوية المنازعات فيما بينها على أساس متبادل. ونحن نعارض في الوقت نفسه أية محاولات ترمي الى جعل المؤتمر يحتكر جهود حفظ السلام في أي صراع بعينه من هذه الصراعات، متجاهلا الامكانيات الفريدة المتاحة لدول فرادى معينة، من بينها روسيا. وينبغي ألا تكون هناك منافسة بين جهود الوساطة لحفظ السلام التي يبذلها المؤتمر والجهود التي تبذلها فرادى البلدان لنفس الغرض؛ فهذه الجهود يجب بالأحرى أن يكمل ويعزز بعضها بعضا. وهذا هو جوهر مبدأ توافق الآراء الذي اعتمده المؤتمر.

ويرى الاتحاد الروسي أن من الضروري إعادة توجيه آلية البعد الانساني الى وجهة مكافحة النعرة القومية العدوانية. هذا هو مرمى مقترحاتنا الداعية الى تعزيز مؤسسة المؤتمر المتمثلة في المفوض السامي لشؤون الأقليات القومية والى اضفاء صبغة الزامية على قابلية الدول للمساءلة عن تنفيذ هذه التوصيات، والى تعزيز مكتب شؤون المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان.

ونرى ثمة حاجة الى تحديث البعد السياسي للمؤتمر. فيلزمنا نهج جديد في معالجة مسائل نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة، وينبغي أن نراعي بشكل خاص الحقائق الجديدة في تسوية مشكلة تحديد التسلح في أوروبا في البلدان الواقعة على جناحي المنطقة المشمولة بالمعاهدة الخاصة بتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

ونحن نؤيد تحويل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى منظمة إقليمية مكتملة لها نظامها الأساسي الخاص بها وشبكتها من المعاهد والآليات. وسيسهم هذا في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة في سياق التقسيم الإقليمي للعمل مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتعلق روسيا أهمية كبيرة على تطوير التعاون بين المؤتمر والأمم المتحدة على أساس وثيقة هلسنكي لسنة ١٩٩٢ والاتفاق الإطاري بين الأمم المتحدة والمؤتمر لسنة ١٩٩٣. ونرحب بالتوسع في التعاون بين هاتين المنظمتين على أعلى المستويات وفي الميدان. ويجري تبادل المعلومات من جميع الأنواع بينهما. ومن المهم أن ينتفع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بخبرة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة العملية للأمانة العامة وأنشطة حفظ السلم، وهي خبرة لم يتوفر مثيلها بعد للمؤتمر.

وتشجع روسيا تشجيعا فعالا التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في حالات الصراع. وإذا عجز المؤتمر، لأي سبب، لضآلة خبرته وفرصه، عن التصدي لبعض الصراعات، فيمكن إحالة هذه القضايا الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ونعتقد أن بعض المجالات الرئيسية للتعاون بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ستشمل الكشف المبكر، والدبلوماسية الوقائية، ومنع وقوع الأزمات، والتسوية السلمية للصراعات، وأنشطة حفظ السلم. وفي المستقبل، ينبغي أن يضطلع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهذه المهام في تطابق تام مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الاحتفاظ لمجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

وبالطبع، فإن مواضيع التعاون بين المنظمتين لن تقتصر على العمليات الوقائية وعمليات حفظ السلم، إذ توجد إمكانية كبيرة للتعاون في مجالات أخرى أيضا هي تحقيق الديمقراطية في الحياة العامة، وكفالة حقوق وحريات الانسان الأساسية

للأقليات القومية، والمساعدة في إنشاء المؤسسات الديمقراطية واقتصاد السوق في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونأمل في أن تستخدم السلتان الثانية والثالثة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تكريس اهتمام أكبر لهذا المجال ويجب أيضا أن نوسع قنوات التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بالتركيز على حالة الأقليات القومية. ولابد من إيجاد اتصال أوثق بين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان والمفوض السامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لشؤون الأقليات القومية.

ويمكن أيضا تقوية التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المجالات التالية: زيادة تطوير الاتفاق الإطاري بين الأمم المتحدة والمؤتمر؛ والاتصال المنتظم بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومشاركة الرئيس الحالي في جلسات مجلس الأمن عندما تناقش مسائل متصلة بمناطق تدخل في نطاق اختصاص المؤتمر، والتوسع في ممارسة مشاركة ممثل الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في وضع وثائق الجمعية العامة، كما حدث في حالة الإعلان المتعلق بتحسين تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية في حفظ السلم؛ والقيام على أساس منتظم بعقد اجتماعات بين الأمين العام للأمم المتحدة وقادة المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على غرار الاجتماع الذي عقد في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، وإجراء اتصالات دائمة بين بعثات الأمم المتحدة والمؤتمر وإعداد تقارير مشتركة في ميداني الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم.

وبالنظر الى أهمية الإصلاحات الاقتصادية لروسيا وكمنولث الدول المستقلة، فإننا نرحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في المجال الاقتصادي، بما في ذلك مشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وخاصة عن طريق اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ونعتقد بأنه يمكن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في نطاق هذا التعاون، أن يولد أفكارا ومبادئ عامة يسند تنفيذها العملي الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا في حدود مسؤوليتها. وينبغي أن نختزل أولويات اللجنة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى قاسم مشترك، بما في ذلك مجالات مثل الصناعة والتحويل. وان الوفد الروسي مقتنع بأن إقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين لمشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" الذي اشتركنا في تقديمه، سيوفر قوة دفع جديدة لتعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين.

وفي الختام، أود الإشارة الى أهمية المناقشة الجارية حيث أنها تجرى عشية انعقاد قمة بودابست التي نأمل أن تكون معلما على طريق تحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى منظمة دولية كفؤة وفعالة.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن دور الترتيبات والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين دور نال الاعتراف منذ البداية الأولى لعمل الأمم المتحدة، واستمر في البروز على الرغم من العوائق والقيود التي فرضها منطق الحرب الباردة ذاته. وقبل خمسة أعوام، هدمت الأسوار التي كانت تقسم أوروبا على يد من ظلوا يعانون من الحكم الشمولي لأكثر من أربعة عقود. واضطرت سياسة الاحتواء الى افساح الطريق لسياسة تقوم على التعاون الأوسع والأصح بين الدول والشعوب. وتبدي الأمل في أفق القارة المتبدل.

وقد أثبتت الأيام أن التغيرات الهائلة التي حدثت في قلب أوروبا كانت نقطة تحول في تاريخ المجتمع الدولي ككل والأمم المتحدة بوجه خاص. وتعد الأهمية المتزايدة التي تكتسبها المنظمات الإقليمية اليوم شاهدا على الإحساس السائد بقيمة اسهاماتها في صون السلم والأمن في بيئة دولية متغيرة. وتكمن ميزتها في تفهمها الأفضل للقيم والمبادئ المتقاسمة وهي تهتدي، بالمرونة اللازمة لتحديد وحسم الأسباب الجذرية للتوتر والصراع.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام (A/49/529) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونشير بارتياح الى أن عملية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر طبقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق تؤتي حاليا ثمارها

في مجالات مختلفة مثل حفظ السلم ومنع الصراعات والبعد الانساني. وهذا التعاون المثمر مفيد في حد ذاته، لأنه يساعد كلا من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على تحقيق أفضل استخدام للميزة النسبية لكل منهما. غير أن هناك، بالمثل، جانبا هاما آخر اختصه الأمين العام بالذكر: ألا وهو تجنب الازدواج المكلف في القيام ببعثات.

ويظل التعاون بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة حيويا بالنسبة للاستقرار الاقليمي بوجه عام. وهذا التكافل المتأصل هو العنصر الأساسي الذي أكدت عليه مالطة عندما بادر نائب رئيس وزرائي، السيد غويدو دي ماركو، الى اقتراح إعلان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تنظيما اقليميا طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في المجلس الوزاري الذي عقدته دول المؤتمر في براغ سنة ١٩٩٢. وقد جاء إقرار هذا الاقتراح في قمة هلسنكي التي عقدها رؤساء دول المؤتمر في موعد لاحق من تلك السنة، فأعطى قوة دافعة لتعاون جديد وحيوي بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وكانت هذه خطوة أولى هامة نحو إيجاد شراكة ملموسة وفعالة في صون السلم والأمن.

يوجز الأمين العام في تقريره كيف أن إطار التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أدى الى قيام اتصالات منتظمة وتبادل للمعلومات وتقاسم للأعباء. وهذه التطورات توفر أساسا لشراكة جديدة تصلح مثالا يحتذى في التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية الأخرى.

وفي مقالة نشرت مؤخرا في صحيفة نيويورك تايمز، أسهب الأمين العام في الحديث عن دور حفظ السلم الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في البيئة الدولية المتطورة. وذكر أن هذه المجموعات توفر نظرة ثاقبة للصراع في مناطقها، وبإمكانها أحيانا أن تستجيب عسكريا بسرعة أكبر، وأن تساعد في التخفيف من الأعباء المالية والمادية المترتبة على الأمم المتحدة.

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جاء وليد الروح العملية في المجال الدبلوماسي، بالرغم من الصعوبات التي تفرضها الخصومة التي كانت قائمة بين الكتلتين. وهذه الروح العملية مازالت هي الروح الموجهة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في سعيه الى التصدي للتحديات الجديدة. والرؤية التي أوحت بميثاق باريس لأوروبا الجديدة لا تزال صالحة اليوم، بالرغم من الصراعات الإقليمية التي تهدد الاستقرار داخل منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولكي يكتب لتلك الرؤية استمرار البقاء علينا أن نواصل تطوير الآليات المناسبة لمقاومة واحتواء وإزالة التهديدات الجديدة غير المعهودة للسلم. وهذا ما يجري عمله والتعهد به في المؤتمر الاستعراضي المعقود حاليا في بودابست.

لقد وصف الكثيرون المؤتمر الاستعراضي بأنه الامتحان الأكبر لمؤتمر الأمن والتعاون بوصفه عاملا فاعلا في المنطقة. وإن مدونة السلوك التي تجري مراجعتها حاليا في بودابست تمثل موطن قوة فريدة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. إن وجود تدابير بناء الثقة وبناء الأمن يوفر ضمانا للشفافية والثقة البالغتي الأهمية لتحقيق التفاهم الأفضل المطلوب في العلاقات بين الدول.

إن الآليات الملحقة بهذه التدابير، والتي تطبق بناء على طلب عدد من الدول تشهد بالرغبة في النهوض بالشفافية والثقة وزيادة تطويرهما بين الدول المشاركة. وهي توفر كذلك فرصة لتقاسم الخبرة والدراية بين الدول.

إن مسألة تطوير تدابير بناء الثقة، ومسألة التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم؛ وزيادة تطوير الاتصالات مع دول البحر المتوسط غير المشاركة، هذه كلها مسائل أساسية تعلق عليها حكومة بلادي أهمية كبيرة.

والنجاحات التي سجلها مؤتمر الأمن والتعاون في مجال الدبلوماسية الوقائية في الفترة قيد الاستعراض تستحق تسليط الضوء عليها. فالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي المعني بالأقليات القومية قد ساعد على تخفيف التوترات في عدد من المناطق في أوروبا. وهذا دليل على قدرة مؤتمر الأمن والتعاون على ضمان استمرار التقيد بالقيم

المشتركة والمتشاطرة من خلال دبلوماسية واعية ونشطة ووقائية.

وعادة ما تمر الانجازات في مجال الدبلوماسية الوقائية دون أن يتغنى بها أحد. فالمساعي المبذولة دون طنطنة في المرحلة الأولى من بروز النزاع أو التوتر كثيرا ما تقابل للأسف بالتجاهل من وسائط الإعلام. إن الدبلوماسية الوقائية جديرة أن تتخذ ركيزة للسعي الى بلوغ الاستقرار والأمن في المنطقة. والتعاون الذي قام مؤخرا بين الأمم المتحدة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان، ومجلس أوروبا يوفر أساسا لعمل مقبل يلقى الترحيب والدعم من وفد بلادي. وإن إقرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للمعايير والقواعد في مجال البعد الانساني يظل أحد مواطن قوته الأساسية.

ويحذر الإعلان العالمي لحقوق الانسان من أن الاستهانة بحقوق الانسان واحتقارها يؤديان الى أعمال بربرية تثير استياء الضمير البشري - وهذه حقيقة مؤلمة عانت منها لسوء الحظ في فترات من تاريخها معظم الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون. وهذه الإساءات مازالت مشاهدة اليوم في حالات صراع تقوض الاستقرار الاقليمي.

وإذا أريد للانسان ألا يُجبر على اللجوء، كملاذ أخير، الى التمرد على الطغيان والظلم، يصبح من الأساسي أن تتم حماية حقوق الانسان بحكم القانون. وتلك هي الروح التي أوحت بميثاق باريس وغذت روح مؤتمر الأمن والتعاون في هلسنكي في مواجهة تحدي التغيير. وهذه الروح نفسها ما زالت ثابتة اليوم في بودابست. إن السلام لا يدوم طويلا إذا لم يكن قائما على الحرية والعدالة الاجتماعية واحترام الكرامة الانسانية.

السيد زلنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): تمر أوروبا بمرحلة هامة من تاريخها في السنوات الأخيرة التي نشهد فيها إرساء المبادئ الأساسية للعلاقات التي ستقرر حياة القارة وصورتها لعقود عديدة.

لقد كان لعملية هلسنكي أثرها الهائل على هذه التغيرات، وهي تعد اليوم من أهم الضمانات للتحولات الديمقراطية في عدد من الدول المستقلة حديثا. إن إرساء المبادئ الأساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لأساس صلب ومتعدد الوجوه، وانطواء المؤتمر على إمكانات كبيرة كأداة للدبلوماسية الوقائية، وقيام مؤسسات وآليات جديدة فعالة برعايته، كل هذه أمور تدل على حيوية مؤتمر الأمن والتعاون وأهميته وأثره العملي على تطور البلدان الأوروبية مما يضمن الاستقرار والأمن في أوروبا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، الأمير سيسوواث سيريراث (كمبوديا).

وفي الوقت نفسه، فإن التغيرات المشجعة والأحداث التاريخية التي تحدث في العالم اليوم نتيجة الجهود الجبارة التي بذلتها الشعوب في نضالها الذي ضحت فيه بالنفس والنفيس، هي أيضا تغييرات يتجلى فيها التعقيد واللبس اللذين يُلمسان في يومنا هذا، بما في ذلك حقيقة بروز عدد من بؤر التوتر في أوروبا في السنوات الأخيرة، وتطور بعضها الى صراعات دموية، وهذه الأخطار الجديدة، هذه المشكلات الجديدة التي ظهرت في أرجاء القارة، تعيق الاستقرار وإمكانية التنمية المطردة للدول في شتى أنحاء العالم.

لقد شهدنا انتهاكات صارخة لمبادئ أساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مثل احترام السلام الإقليمية للدول، وحرمة حدودها، وتوفير حقوق الانسان ومراعاتها، والتسوية السلمية للنزاعات. وهذه الحقائق تشير بجلاء تام الى قيام الحاجة الى تقوية مؤتمر الأمن والتعاون تقوية كبيرة، وتعزيز قدرته على أن يستجيب بصورة كافية للعمليات الجارية في أوروبا.

إن أوكرانيا، التي لا ينفصل أمنها عن أمن أوروبا، تهتم اهتماما بالغا بتعزيز فعالية ما يقوم به مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على سبيل التسوية السريعة للصراعات، وخصوصا في أراضي يوغوسلافيا السابقة، وحول ناغورني كراباخ، وفي

جورجيا، ومن أجل تحقيق استقرار الحالة في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا.

غير أن التجربة العملية تبين أن تحول مؤتمر الأمن والتعاون الى مؤسسة يعول عليها حقا وتكون قادرة على حسم هذه الصراعات لن يتم بالسرعة الكافية، ففي المرحلة الحالية من تطوره نجد أن مؤتمر الأمن والتعاون لا يملك ببساطة الإمكانات الكافية ولا الآليات والإجراءات التي يمكن التعويل عليها بدرجة كافية.

وهذا يشير مرة أخرى الى أن انشاء نظام شامل للأمن في أوروبا أمر مستحيل دون الدور النشط والمشاركة من جانب منظمة مؤثرة يعتد بها مثل الأمم المتحدة التي تملك الموارد الضرورية والخبرة في مجال منع الصراعات وتسويتها. ولهذا السبب بالتحديد ما برحت أوكرانيا تؤيد توسيع التعاون في مجال الأمن بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون، الذي هو ترتيب اقليمي في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وهذا ضروري أيضا نظرا للفهم العام السائد الآن بأن التطور الآمن والمأمون للمجتمع العالمي برمته أمر يرتبط ارتباطا مباشرا بضمان الاستقرار في القارة الأوروبية.

ومن بين الخطوات الهامة التي اتخذت نحو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في رأي أوكرانيا، التوقيع يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ على الاتفاق الاطاري للتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك القرار الذي أصدرته الجمعية العامة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، خلال الدورة الثامنة والأربعين بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا". وقد أرست هاتان الوثيقتان الأساس لبدء التعاون.

ومع هذا، فإن العديد من المسائل لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف. وبالنظر للمشاكل العملية التي يتعين على كل من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مواجهتها. من الضروري أن نطور تطويرا كاملا إمكانية هذا الاتفاق، على النحو المتصور في القرارات التي توصل إليها اجتماع روما لمجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتقد أنه ينبغي إنشاء آلية فعالة لتنسيق أنشطة هاتين البنيتين الدوليتين، وأنه ينبغي لنا أيضا أن نحدد بوضوح مجالات المسؤولية بغية تجنب أية ازدواجية أو تداخل غير ضروري. وهذا يقوم على تفهمنا لكون مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه، في إطار أنشطته المشتركة مع الأمم المتحدة في مجال الأمن الأوروبي، يمكن أن يكون مؤسسة يمكن الاعتماد عليها اعتمادا شديدا في الدبلوماسية الوقائية، في حين يمكن للأمم المتحدة بخبرتها وطاقتها الكامنة أن تساعد على إكمال قدرات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حفظ السلم في الحالات التي تكون قد نشأت فيها صراعات فعلا.

وإن وفد أوكرانيا يؤيد تأييدا تاما النتيجة التي توصل إليها تقرير الأمين العام والقائلة بأن عام ١٩٩٤ قد شهدا:

"تطويرا آخر للروابط العملية بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا". (A/49/529، الفقرة ١٣٠)

لقد شهدنا بالفعل تفاعلا متناميا بين هاتين البنيتين في القيام ببرامج انفرادية - على سبيل المثال، في جورجيا، وفي يوغوسلافيا السابقة، وفي لاتفيا. وبالاضافة إلى هذا، استحدثت ممارسة عقد مشاورات ثلاثية غير رسمية بين هيئات الأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقرا لها، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا.

ونحن نؤيد الاقتراح المشترك لوزيري خارجية المانيا وهولندا الداعي إلى زيادة تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ونعتقد أن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا تعززت القاعدة المؤسسية لهذا التعاون تعزيزا مناسبا.

وفي هذا الصدد، يقترح وفد أوكرانيا إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وهذا الفريق لابد أن يضم ممثلين للأمين العام للأمم المتحدة - على سبيل المثال من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - وكذلك ممثلين للمجموعة الثلاثية. ويمكن للفريق أن يضع نص اتفاق رئيسي

بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يتخذ نموذجا في مختلف المناطق.

وينبغي الإشارة أيضا إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الصراعات ينبغي ألا ينتقص من أهمية مؤسسات أوروبية وعبر أطلسية مشتركة أخرى في هذه الجهود، وبخاصة تلك القادرة على القيام باسهام كبير لصيانة السلم. وأشير بشكل خاص إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، ومجلس التعاون لشمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا. إن توحيد جهود هذه المنظمات والبنيات يمكن أن يكون أساسا لنظام جديد للأمن في أوروبا، يكون له بدوره أثر ايجابي تماما على التطوير الآمن للمجتمع العالمي كله، وللقارة الأوروبية أولا وقبل كل شيء.

واليوم، فإن أوكرانيا - شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في عملية هلسنكي، تعد للمرحلة التالية لمؤتمر بودابست رفيع المستوى للأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نعتقد أن مؤتمر القمة هذا سيخطو خطوة كبيرة أخرى نحو وضع استراتيجية لشراكة بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ونحو الإنشاء العملي للآلية الضرورية للتعاون وذلك بغية ضمان التطور المستقر والسلمي لجميع دول القارة.

ووفد أوكرانيا يأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار المقدم تحت هذا البند من جدول الأعمال.

السيد غراف زو رانتزاو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا.

هذه هي الدورة الثالثة التي تتناول فيها الجمعية العامة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. والاتحاد الأوروبي يرحب بالفرصة المتاحة للاشتراك في هذه المناقشة. وهو يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، الذي قدمته جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالأمين العام لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السيد فيلهيلم هوينك، إن وجوده يشهد على الالتزام القائم لدى كلا الجانبين بتطوير وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد أصبح الحديث عن تحديات عصر ما بعد الحرب الباردة من قبيل الكلام المعتاد. وللأسف، فإن الصراعات الدولية والصراعات داخل الدول، والنزعات القومية، والعنصرية والظواهر الأخرى المماثلة تعد جزءا من الواقع الذي يتعين على الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يواصلا مواجهته. ولقد تعين على كليهما اجراء تكيفات لمواجهة هذه التحديات.

في مؤتمر قمة هلسنكي عام ١٩٩٢، أعلنت الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تفهمها لكون مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعد ترتيبا إقليميا حسب المعنى المقصود في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد رحبت الجمعية العامة في قرارها ١٠/٤٧ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بهذا الإعلان. لقد كان مؤتمر قمة هلسنكي نقطة تحول. ومنذ ذلك الوقت، راح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يطور قدرته على اتخاذ اجراءات فعالة.

خلال السنوات القليلة الماضية، أوفد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عددا كبيرا من البعثات إلى مختلف البلدان المشاركة. وفي الوقت الراهن، هناك ست بعثات طويلة الأجل قائمة بعملها وبعثتان توشكان على بدء عملهما. وبعض هذه البعثات لها مهام في ميدان منع نشوب الصراعات، بينما تتناول بعثات أخرى إدارة الأزمات. وطائفة أخرى لها مهام استشارية طويلة الأجل. وبالاضافة إلى هذه البعثات؛ هناك سبع بعثات متخصصة تساعد دولا مجاورة لجمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود) في تنفيذ الجزاءات تنفيذا صارما.

هذه الطائفة من المهام، بالاضافة إلى الأنشطة الهامة التي يقوم بها المفوض السامي المعني بالأقليات القومية، هي أمثلة تبرز المفهوم الشامل للأمن الذي أقيم على أساسه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

والأمم المتحدة، بدورها باتت ناشطة بشكل متزايد في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إذ تلعب الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٩٢، دورا حاسما في يوغوسلافيا السابقة ويتجلى ذلك أكثر ما يتجلى عن طريق وزع قوة الأمم المتحدة للحماية. كما يقدم الأمين العام مساعيه الحميدة لدول البلطيق والاتحاد الروسي. وقبل بضعة شهور، قرر مجلس الأمن تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ومؤخرا، كشف المبعوث الخاص للأمين العام جهوده للمساعدة على ايجاد تسوية للصراع في طاجيكستان. وفي جميع الحالات المذكورة يعمل موظفو الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جنبا إلى جنب. وهذه الحقيقة وحدها تبرز أهمية الاتصالات الوثيقة بين الأمم المتحدة والمؤتمر.

وإزاء تلك الخلفية يرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات الايجابية المبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويسر الاتحاد الأوروبي أن الاتفاق الإطاري المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ قد تبين أنه يشكل أساسا سليما لهذا التعاون. وهو يوافق بالكامل على الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام من أنه ينبغي أن يكون هدفنا هو

"الاستفادة من المزايا المقارنة ... وتجنب الازدواجية الباهظة التكاليف". (A/49/529، الفقرة ١١)

إذن أمامنا من العمل ما يكفي وزيادة.

ونلاحظ أن عدد الاجتماعات بين الأمم المتحدة وممثلي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قد زاد زيادة لافتة للنظر، سواء في الميدان أو في المقر. ونشعر بالارتياح خاصة إزاء المناقشات الجارية في جنيف بشأن حقوق الإنسان ومسائل الأقليات وحالة اللاجئين والمشاكل الاقتصادية.

وتمشيا مع مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة، يرى الاتحاد الأوروبي أن الأمين العام ينبغي أن يتقصى إمكانيات إجراء تحسينات أخرى؛ وذلك بالتعاون مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونؤيد الاستفادة من تواجد الأمم المتحدة في فيينا لإتاحة تبادل إضافي منتظم للمعلومات بين الأمم المتحدة والمؤتمر.

إن قدرات المؤتمر المتطورة ستكون، في رأينا، عاملا هاما في النظر في أمر التعديلات الممكنة في مجال التعاون. وفي هذا السياق، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ستعقد في أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونرى أن القمة فرصة هامة لزيادة تحسين قدرة المؤتمر باعتباره تنظيما إقليميا بمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويقترح الاتحاد الأوروبي على الأخص تعزيز المؤتمر باعتباره أداة تمثل الخيار الأول في منع الصراع وإدارة الأزمات، بما في ذلك حفظ السلام. ونهجنا يتطلب أن تقوم الدول المشاركة ببذل قصارى جهدها لتحقيق التسوية السلمية للنزاعات المحلية باللجوء أولا إلى المؤتمر، قبل اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعند استنفاد وسائل المؤتمر، يمكن للدول المشاركة أن تقوم بإحالة الأمر بصورة مشتركة إلى مجلس الأمن. وينبغي أن يكون بوسع الدول المشاركة أن تفعل ذلك، عند الضرورة، دون موافقة الدول المعنية. وبطبيعة الحال تحتفظ الدول المشاركة في المؤتمر بحقها الوارد في ميثاق الأمم المتحدة في عرض أي نزاع على مجلس الأمن في أية مرحلة.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جهود فريق مينسك، بقيادة رئيسه السويدي، من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع في ناغورني - كراباخ وما حولها. ويسر الاتحاد الأوربي أن هذا الرأي وارد أيضا في مشروع القرار المطروح على الجمعية؛ وفيه ترحب الجمعية، في الوقت ذاته، بالتعاون طويل العهد بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذه المسألة. وما فتئ المؤتمر يدرس بنشاط

إمكانية وزع قوة لحفظ السلام في منطقة ناغورني - كراباخ. ومؤتمر بودابست، برأينا، يتيح فرصة لإحراز تقدم في حسم هذا الصراع.

ولا شك أن تحقيق الاستقرار داخل منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يعتمد إلى حد كبير على التعاون الوثيق والفعال بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وهذا الاستقرار له آثار إيجابية على السلم والأمن الدوليين فيما يتجاوز منطقة المؤتمر. لذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة الحالية ويتطلع إلى النظر مرة أخرى في هذا البند في المستقبل.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الجمعية أننا سنتناول البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون "منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي"، في موعد سيعلن عنه في اليومية، وليس غدا كما كان مزمعا أصلا.

كما أود أن أبلغ الجمعية أننا سنتناول البند ٢٣ من جدول الأعمال المعنون "تقديم مساعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وإعادة بنائها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، يوم الخميس، الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، صباحا، بوصفه البند الأول، وليس يوم الأربعاء ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/529)

(ب) مشروع قرار (A/49/L.20)

السيد ناثون (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب هنغاريا بنظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال، حيث بات من الواضح في السنوات الأخيرة أن التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يكتسي أهمية متزايدة ويحقق فائدة متبادلة للطرفين.

إن أنشطة ومنجزات ما يسمى بعملية هلسنكي، المستمرة منذ عقدين من الزمان، معروفة حق المعرفة وغنية عن البيان. ونحن نعلق أهمية خاصة على كون المؤتمر قد أدى خلال معظم فترة الحرب الباردة التي سادتها المواجهة الايديولوجية والعسكرية، دورا بوصفه محفلا قيما وفائق الأهمية للحوار بين الشرق والغرب. وقد لعب دورا هاما في فتح المجتمعات المغلقة في أوروبا الشرقية، وأخيرا في إزالة انقسام أوروبا سياسيا وايديولوجيا. واسمحوا لي أن أذكر هنا سمتين أخريين من سمات المؤتمر تجعلانه، في رأينا، فريدا من نوعه. أولا، إنه المؤسسة الوحيدة الجامعة لكل أوروبا والتي لها أبعاد أمنية تشمل جميع البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة، وكندا، وكذلك جميع الدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق. وثانيا، لقد أثبت قدرة خاصة على تنمية مجموعة معينة من المعايير تستند إلى القيم الأوروبية المشتركة، التي تشكل القواعد العامة للسلوك لجميع الحكومات الراغبة في إقامة وإرساء علاقات تعاونية.

وبعد ثلاثة أسابيع، تستضيف هنغاريا في بودابست قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي سيحضرها رؤساء دول أو حكومات بلدانه الأعضاء. وسنتشرف بوجه خاص بحضور الأمين العام للأمم المتحدة. وبعد هذه القمة، ستضطلع هنغاريا بالواجبات الهامة المسؤولة التي ستقع على عاتقها بوصفها الرئيس الحالي لمدة عام لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ويتوقع من قمة بودابست أن تعزز الدور الذي لاغنى عنه للمؤتمر في أمن أوروبا، وأن تعطي زخما جديدا لزيادة تطويره وتحسينه. والإعلان السياسي للقمة سيقيم الحالة السياسية في منطقة المؤتمر، مركّزا، في المقام الأول، على بؤر التوتر والصراع الرئيسية. والمرجو أن يحسن تنفيذ التزامات المؤتمر، وبخاصة في البعد الإنساني، ويعزز قدرة المؤتمر على منع الصراعات وإدارة الأزمات، ويعزز مؤسسات المؤتمر. كما ينتظر أن يعزز اجتماع القمة أيضا دور المؤتمر في وضع المعايير من خلال اعتماد

مدونة سلوك تتناول قواعد العلاقات بين الدول، فضلا عن قاعدة العلاقات بين الدولة ومواطنيها، مع الاهتمام بوجه خاص بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

وأود أن أؤكد على أننا نعلق أهمية خاصة على تحقيق مبدأ "المؤتمر أولا"، الذي طرحه قبل فترة وزيرا خارجية المانيا وهولندا. فالفكرة بسيطة، وهي تتمثل في قيام تقاسم عملي وحقيقي للمسؤوليات بين المؤتمر والأمم المتحدة عن تسوية الصراعات داخل منطقة المؤتمر. وأننا نرى أن مبدأ "المؤتمر أولا"، أي بذل أقصى الجهود من أجل تحقيق تسوية سلمية للنزاعات عن طريق آليات المؤتمر القائمة لإدارة الصراعات قبل إحالتها على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتماشى تماما مع غايات الميثاق، فضلا عن أحكامه ذات الصلة.

إن التعاون بين المؤتمر والأمم المتحدة أصبح مؤخرا حقيقة ملموسة فيما يتعلق بالكثير من بؤر التوتر. فالحالات في منطقة ناغورني كراباخ وحولها في الجمهورية الأذربيجانية، وفي أبخازيا، وجنوب اوسيتيا في جمهورية جورجيا، وفي طاجيكستان ومولدوفا، توفر أمثلة محددة في هذا الشأن. ونحن نرى أن من الأهمية بمكان أن يجري الاضطلاع بأنشطة حفظ السلم في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق على نحو يتمشى تماما مع مبادئ المؤتمر وأن يكون ذلك تحت قيادته.

وفي حالة يوغوسلافيا السابقة، أن بعثات المؤتمر الطويلة الأمد في كوسوفو، والسنجق، وفويفودينا كانت مثالا ملموسا وواعدا للدبلوماسية الوقائية التي يتولاها المؤتمر، الى أن رفضت سلطات بلغراد للأسف تمديد ولايات هذه البعثات. ونحن نطالب بعودة تلك البعثات عودة مبكرة ودون شروط، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣)، وترى من الأهمية القصوى أن تقوم السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بتنفيذ ذلك القرار دون مزيد من الإبطاء. وإننا نرحب بحقيقة أن المؤتمر افتتح مؤخرا بعثة في سراييفو، وأنه الآن بصدد تعيين ثلاثة أمناء مظالم لاتحاد البوسنة والهرسك.

إننا نعتقد أيضا بأن المؤتمر يستحق الثناء لإعلانه المتكرر عن استعداده للإسهام في عملية المصالحة، وإعادة التأهيل، وبناء المؤسسات الديمقراطية في فترة ما بعد انتهاء الصراع، فضلا عن الإسهام في الأمن الإقليمي عن طريق مختلف تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة وبناء الأمن.

إن الاتفاق الإطاري الموقع يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ قد برهن على أنه خطوة رئيسية نحو المزيد من تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وخلال فترة رئاستنا، نعتزم أن نعزز هذا التعاون الواعد جدا بين المنظمتين على كل صعيد، وبجميع ما يتوفر من الوسائل. وباستطاعتي أن أؤكد للجمعية العامة على أن البعثة الهنغارية في نيويورك ستبذل قصارى جهدها لكي تقوم بدور جهة للتنسيق ونقطة اتصال حقيقية لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد هنا بالسيد فرانسيسكو باولو فولتشي، الممثل الدائم لإيطاليا الذي يمثل الرئيس الحالي للمؤتمر، على جهوده الدؤوبة وقيادته القديرة.

إن هنغاريا، بوصفها عضوا في ثلاثي المؤتمر، تولي قيمة كبيرة لإعداد مشروع قرار قيم عن التعاون بين المنظمتين وتقديمه الى الجمعية العامة. ونحن نشعر بأن النص الحالي يلبي هذا المطلب، ونعرب عن الأمل في أن تعتمده الجمعية العامة دون تصويت.

السيد كوللا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن إرساء الديمقراطية في بلدان عديدة من العالم هيأ فرصا جديدة للدول في جهودها من أجل بناء المستقبل. إلا أنه يتضح أكثر فأكثر أن العديد من التحديات القديمة والجديدة التي تواجهنا لا يمكن التصدي لها على نحو مناسب إلا ببذل جهود مشتركة من أجل صون السلم والأمن، وإقامة حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان. ومن المناسب أن نذكر هنا بأن المنظمات الإقليمية تضطلع بدور هام في التصدي لتلك التحديات. فهي تمثل صكوكا هامة لتأمين السلم، وتوسيع نطاق التعاون، وكفالة العلاقة بين الأمن الإقليمي والعالمي.

من وجهة النظر هذه، تقدر البانيا عظيم التقدير الدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ميدان الأمن والتعاون وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة الأطلسية الأوروبية. إن جهود المؤتمر الرامية الى منع أو حل الأزمات الإقليمية، واللجوء الى صكوك للتسوية السلمية للنزاعات، واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تزايد التعاون الاقتصادي بين أعضائه، أمور تمثل إسهامات لا تعوض، فيها فائدة لجميع أعضائه، ولا سيما الديمقراطيات الجديدة، من حيث مساعدتها على تأمين السلم وتوطيد المؤسسات الديمقراطية.

وفي قمة هلسنكي التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٢، أبدى رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في المؤتمر تصميمهم على العمل عن كثب مع الأمم المتحدة، وبخاصة على منع الصراعات وحلها. والوثيقة الختامية للمؤتمر تذكر بالمثل أن المؤتمر ترتيب إقليمي ضمن إطار الأمم المتحدة، وفقا للتعريف الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن هدف المؤتمر، والوثائق الأساسية التي تقوم عليها، والحرص على صون السلم الدولي والنهوض بمسؤولية مشتركة عنه، أمور تجعل من الواضح والضروري قيام تعاون وثيق في تناول وحسم المسائل المتصلة بالمشاكل الأساسية التي تؤثر في العلاقات الدولية الراهنة. والمؤتمر الاستعراضي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي بدأ عمله في بودابست سيعرب أيضا عن آراء المؤتمر بشأن هذه المسألة، ونحن نؤكد على ثقتنا بأن قمة كانون الأول/ديسمبر ستتوصل الى موقف مشترك بشأن الحاجة الى تعزيز التعاون بين المؤتمر والأمم المتحدة.

ونعتقد أن للتعاون المضموني بين المؤتمر والأمم المتحدة أهمية خاصة، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن في بقاع معينة تدخل ضمن منطقة المؤتمر. ونعتقد أن إمكانات حفظ السلم وصنع السلم يمكن تنسيقها مع القدرات التشغيلية للمؤتمر في ميدان الوقاية. إن "التحذير المبكر"، فضلا عن "ردة الفعل السريعة" عنصران كلاهما مهم وكامن في قدرات المؤتمر الوقائية، الأمر الذي تجلى بفعالية في أكثر من مناسبة. وبالمثل، وفي الوقت نفسه فإن الخبرة الثرية التي اكتسبها المؤتمر من خلال بعثات المساعي الحميدة من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية يصح تنسيقها بفعالية مع أعمال مشابهة تقوم بها الأمم المتحدة. وحالة البعثة المدنية الموفدة الى هايتي مثال منطبق على التعاون العملي بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية.

في هذا اليوم وهذا العصر فإن قيام تعاون أفضل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة أصبح أمرا ضروريا. وأظهرت بعض الأزمات الداخلة في دائرة مؤتمر الأمن والتعاون، وخصوصا أزمة يوغوسلافيا، أنه بالرغم من الالتزام التام، يبدو من المستحيل أن تتحقق معالجة وحل هذه الأزمات على يد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمفرده، فطرد بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، التي ظلت قائمة في كوسوفو منذ مدة طويلة، دليل ناصع في هذا المضمار، والحالة الخطيرة جدا والقابلة للانفجار في منطقة كوسوفو، المعترف عموما بأنها تتعرض لخطر التدهور الى حالة نزاع مسلح، ظلت في صميم اهتمام مؤتمر الأمن والتعاون في السنوات الأخيرة. وترحب البانيا بالنتيجة التي توصل اليها المؤتمر الوزاري المعقود في ستوكهولم، حيث أعلن أن "إقامة وجود دولي للأمم المتحدة في الموقع سيكون خطوة إيجابية". ونحن نرحب بالالتزام الذي أبداه مجلس الأمن بصدد هذه المسألة وبقراره ٨٥٥ (١٩٩٣) ونحييه على ذلك ولكننا نعتقد أنه ينبغي ممارسة ضغط أكبر من أجل فرض تنفيذ القرار عمليا.

ومن الأساسي إيجاد طرق ووسائل تضمن الوجود الدولي للأمم المتحدة في كوسوفو، مما يعطي دليلا لا مراء فيه على نجاح سياسة الوقاية. فالحالة في البوسنة والهرسك بعيدة، للأسف، عن أن تكون مثالية من حيث تجربة المجتمع الدولي في ميدان حفظ السلم، وعلينا أن نتعظ بها. فأي تأخير مهما كان ضئيلا قد يترك آثارا لا يمكن التنبؤ بها على السلم والأمن في أوروبا، مما يتضارب مع مداولاتنا النظرية ويفقدها مدلولها.

وفي ضوء هذا، وبينما نرحب بمشاركة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الأمر والتزامه بالقضية بوصفه محفلا هاما لمعالجة قضايا السلم والأمن في

المنطقة، نرى ضرورة تحقيق تعاون أوثق بين مؤتمر الأمن والتعاون ومنظومة الأمم المتحدة - وخصوصا مجلس الأمن - من خلال المشاورات الدورية والاجتماعات المشتركة بين المجلس والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون، وتبادل التقارير بشأن مختلف المشكلات وغير ذلك من أشكال التعاون.

ونظرا لآلية صنع القرار في المؤتمر والصعوبات الحالية في إيجاد نظام ملائم لتنفيذ قراراته، فإن من الأهمية بمكان أيضا إقامة تعاون وثيق بين الآلية الوقائية للمؤتمر ومجلس الأمن، الذي هو المؤسسة الوحيدة التي تصدر القرارات الملزمة وتضمن تنفيذها. ومن شأن مثل هذا التعاون بين المؤتمر ومجلس الأمن أن يتيح تحول بعض القضايا الحادة في منطقة أوروبا والأطلسي، مثل أزمة كوسوفو، من مجرد مسائل تلحظ الى مسائل تحسم فعلا بطريقة صحيحة وفي الوقت اللازم.

السيد سالاندر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة - أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج، والسويد - وجميعها من الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد أنشئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأسهم مساهمة هامة في جعل المواجهة بين الشرق والغرب تصل الى خاتمة سلمية.

إن العالم يتغير، وكذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتنصب الأنشطة الحالية للمؤتمر على التركيز المتزايد على كيفية المساهمة في إيجاد حلول سلمية للمشكلات القومية والإثنية القائمة في منطقة المؤتمر في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذه الأيام، فإن الدول المشاركة في مؤتمر الاستعراض في بودابست تسعى بنشاط لتعزيز قدرات المؤتمر في مجال الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات، وحل الصراع، وحفظ السلم. وفي هذا الوضع الجديد، ومع اضطلاع المؤتمر بدور أهم في منع الصراعات وإدارة الأزمات، يصبح تعزيز التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة أمرا حيويا.

لقد أبرم اتفاق إطاري بشأن التعاون والتنسيق بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٣. ومُنح المؤتمر منذ سنة مركز المراقب في الجمعية العامة. وكان الاتفاق الإطاري أساسا مفيدا لزيادة الاتصالات بين المؤتمر والأمم المتحدة على جميع المستويات. وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الأمين العام (A/49/529) المؤرخ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وإننا نرى أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل الآن بنشاط مع رئيس المؤتمر دراسة إمكانيات تطوير المزيد من هذا التعاون. وأن بلدان الشمال على استعداد للاشتراك في الوقت المناسب، في عملية استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تقسيم منطقي ومتوازن للعمل والمسؤوليات بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

وتقع على الأمم المتحدة المسؤولية الأولى في صون السلم والأمن الدوليين. على أن للترتيبات الإقليمية، مثل، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا دورها الهام كذلك في هذا المجال، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والميزة النسبية لكل مؤسسة من المؤسسات ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى معالجة أي حالة معينة. ويجدر بمؤتمر الأمن والتعاون والأمم المتحدة أن يعزز كل منهما الآخر على نحو متبادل. ويخلق بالمؤتمر أن يطور قدراته لكي يصبح الأداة التي يقع عليها الاختيار أولا لمعالجة التوترات الناشئة والنزاعات المحلية، وذلك ببذل كل جهد ممكن لتسوية هذه النزاعات من قبل إحالتها الى مجلس الأمن، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

إن لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نهجه الخاص في توقي الصراعات. والدول المشاركة في المؤتمر قد قطعت على نفسها تعهدات هامة بالوفاء بمعايير المؤتمر ومقاييسه. إن المفهوم الأمني الشامل للمؤتمر يشدد على أن لأحوال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في الدول المشاركة آثارا على أمن الجميع. وهناك كذلك عنصر المساءلة، الذي يشجع شفافية تلك الأحوال في الدول المشاركة.

كما يشجع المؤتمر الإنذار المبكر، ويضطلع بدور نشط في مجال الدبلوماسية الوقائية ويقوم بوزع بعثات طويلة الأجل بغية المساعدة على سد الثغرات في مجال الاتصال والتخفيف من انعدام الثقة والمواقف العدائية. وتعتقد بلدان الشمال اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لمؤتمر الأمن والتعاون أن يواصل في مؤتمر بودابست الجاري تطوير خصائصه المتميزة.

ومن الجوانب الهامة في أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في السنوات الأخيرة أعمال البعثات طويلة الأجل التي تم إيفادها الى مختلف مناطق التوتر، بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة. ففي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة يعمل مؤتمر الأمن والتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية في منع الصراعات والتخفيف من التوترات، موفرا بذلك مثالا طيبا على تعاون المؤتمر مع الأمم المتحدة. أما بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، فإن بلدان الشمال ترى أن البعثات طويلة المدى في كوسوفو والسنجق وفويفودينا يجب السماح لها بالعودة وبأن تستأنف عملياتها في أسرع وقت ممكن.

إن بلدان الشمال الأوروبي تؤيد بثبات الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفريق مينسك للتوصل الى حل سلمي للصراع في ناغورني كراباخ وحولها. ونرحب بتأييد قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لهذه الجهود. كما نقدر العرض المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم المساعدة التقنية للبعثة التي قد يوفدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى المنطقة. والزيارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام الى المنطقة كانت هامة كوسيلة للتعبير عن اهتمام المجتمع العالمي بالحالة.

ووقف إطلاق النار الذي ما زال ساريا منذ ١٢ أيار/مايو، هو الدليل الملموس على الرغبة الصادقة لدى الأطراف في إنهاء الصراع. إن سكوت قعقعة السلاح ينبغي الاستفادة منه على وجه الاستعجال لوضع الأساس الذي يقوم عليه الحل السياسي الدائم. وتنسيق جميع جهود الوساطة يكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد. وعلى إثر قرار اتخذته لجنة كبار المسؤولين بالمؤتمر، في ١٦ أيلول/سبتمبر، يعكف الرئيس الحالي للمؤتمر بمساعدة رئيس فريق مينسك، على استكشاف إمكانية تنظيم قوة لحفظ السلم متعددة الجنسيات، تابعة للمؤتمر لدعم مسيرة السلام. والبلدان النوردية تؤيد تماما هذه الجهود. وما من شك في أن الضمانات السياسية، بما فيها الضمانات التي توفرها الأمم المتحدة، ستكون جزءا من أي اتفاق سياسي أوسع.

وبلدان الشمال الأوروبي على اقتناع بأن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يملك إمكانات عظيمة لمواصلة تطوير دوره في مجال منع الصراعات وإدارة الأزمات وحفظ السلم وحسم الصراعات داخل منطقته، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة. ونقتنع أيضا بوجود إمكانية كبيرة لتعزيز التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وستواصل بلدان الشمال الأوروبي دعم هذه الجهود التي يبذلها المؤتمر والأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق شاركت بلدان الشمال الأوروبي في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. ونأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن دول البلطيق - استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

في العام الماضي شاركت دول البلطيق، استونيا ولاتفيا وبلدي ليتوانيا، في تقديم القرار الذي يدعو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الى الاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها. إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بصفته ترتيبا إقليميا بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يمثل حلقة وصل هامة بين الأمن الأوروبي والأمن العالمي.

إن حالة تزعزع اليقين الناجمة عن انقضاء تحالفات الحرب الباردة تخفف منها الى حد ما المبادئ والالتزامات التي أسس عليها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛ وهذه تتضمن احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والحرية

الاقتصادية، باعتبارها دعائم السلم والأمن والاستقرار. وفي حين أن التكيف الهيكلي مع التحديات والأوضاع الجديدة يستغرق بعض الوقت، فإن الدبلوماسية النشطة المنسقة مع الأمم المتحدة هي إحدى الطرق التي يمكن بها تعزيز قدرات المؤتمر والاستقرار الإقليمي. لقد أثبتت التجربة أن هذه الصلات والجهود المتكاملة يمكن أن تحقق نتائج فعالة. فقد ساعدت عملية هلسنكي على تمهيد الطريق للعديد من التطورات والاتجاهات الإيجابية الجديدة في العلاقات بين الشرق والغرب في ميادين حقوق الإنسان، والأمن، والبيئة، والتجارة، والتنمية الاقتصادية.

واليوم، نلاحظ مع الارتياح تطور التعاون والتنسيق المتزايدين بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات من بينها حفظ السلم في المنطقة التي ينتمي إليها المؤتمر. ونحن نرحب بمزيد من التحسينات في صياغة هذه العلاقة المتعاضدة والمفيدة بشكل متبادل، بوصفها ردا فعالا على التهديدات الخطيرة للسلم والأمن، وبخاصة في وقت تسعى فيه بلدان عديدة في منطقة المؤتمر الى تعزيز أمنها الفردي والإسهام في الأمن الجماعي في المنطقة.

إننا نقدر أن مؤتمر الأمن والتعاون يمكن أن يلعب دورا رائدا في تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا. ولكنه لا يستطيع أن يقوم بذلك وحده. والتعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة ينبغي أن يتجاوز تبادل المعلومات، وأن يمتد الى تقاسم المسؤوليات، مع تقسيم واضح للعمل من أجل تجنب أي ازدواجية أو إهدار للموارد. إن مواطن قوة مؤتمر الأمن والتعاون في منع الصراعات وإدارتها وحسمها في المنطقة تنبع من مفهوم أمني شامل يرتكز على التعاون وعلى الاحترام المتساوي للمصالح الأمنية لجميع الدول المشاركة فيه. والدول التي لها مصالح في المنطقة يمكن أن تضطلع بدور وساطة بناء فيما يتعلق بالصراعات التي تكون لديها أفضل الفرص لحلها، على أن تقوم بذلك وفقا لمبادئ توجيهية معينة تستهدف منع الدول الأكبر من فرض سيطرتها في أي منطقة أو الإضرار بمصالح الدول الأخرى. والتعاون العملي بين الأمم المتحدة والمؤتمر، مع الاستفادة من مواطن القوة في كل من الهيئتين، يمكن أن يؤدي الى توفير الإطار والمحفل للعمل المتضافر في هذا الصدد.

إن استخدام بعثات المؤتمر الطويلة الأجل وممثليه كجزء من الدبلوماسية الوقائية أمر يشجع على حل القضايا المعلقة بالأخذ بنهج خال من المواجهة. وآلية البُعد الإنساني تعزز الى حد بعيد من قدرة المؤتمر على معالجة الأسباب الجذرية للتوتر، وتوفر نوعا من الإنذار المبكر. كما أننا ندرك أن التنمية والتعاون الاقتصاديين يشكلان عنصرا هاما في المفهوم الأمني الشامل للمؤتمر. فالبعد الاقتصادي أساسي لتوطيد الاستقرار في منطقة المؤتمر. والجهود التكميلية سعيا الى التنمية الاقتصادية المستدامة يصح، بل ينبغي، أن تشكل جانبا آخر من جوانب التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن دول البلطيق تنظر الى عملية التكامل الأوروبي وإلى التعاون متعدد الأطراف على أنهما شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الأوروبي. وقد أسهمت دول البلطيق بنشاط في هذه العملية بزيادة تعاونها في إطار مجلس وزراء البلطيق، والتنسيق مع مجلس التعاون لدول بحر البلطيق ومع غيره من الشركاء الإقليميين بما في ذلك مجلس الشمال الأوروبي.

وقد استفادت دول البلطيق أيضا من الدبلوماسية الوقائية لمؤتمر الأمن والتعاون والأمم المتحدة. فانسحاب القوات الروسية من ليتوانيا بحلول ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣، ومن استونيا ولاتفيا بحلول ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٤، كان التزاما تم التعهد به بموجب الفقرة ١٥ من إعلان قمة هلسنكي لعام ١٩٩٢، وقراري الجمعية العامة ٢١/٤٧ و ١٨/٤٨. ونلاحظ مع الارتياح المغزى السياسي لهذا الانسحاب، ونقطة التحول التي أذنت بها هذه العملية، واستعداد المؤتمر المتواصل لتقديم المساعدة في حسم القضايا المعلقة.

إننا نتمنى لقمة بودابست المقبلة كل النجاح في إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالربط بين أنشطة مؤتمر الأمن والتعاون وأنشطة الأمم المتحدة، في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تركيا، بصفتها دولة مشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، يسرها بصفة خاصة أن الجمعية العامة تنظر مرة أخرى، في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال، في مسألة هامة تأتي في حينها، مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تقريره القيم للغاية عن هذا البند، ونكرر الإعراب عن تأييدنا الحازم لجهوده من أجل إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لأعضاء ثلاثي المؤتمر - إيطاليا والسويد وهنغاريا - على الجهود التي بذلوها في صياغة القرار المعروض علينا اليوم. ولقد اشتركنا بنشاط في المشاورات غير الرسمية التي دارت حول مشروع القرار وانضممنا الى الوفود الأخرى التي قدمته.

وعندما هل عصر ما بعد الحرب الباردة، بدأ الأخذ بنهوج إقليمية جديدة لمنع ومعالجة الصراعات في شتى أرجاء العالم. بيد أن التطورات في منطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال تقودنا الى تقييم عام متشائم بعض الشيء. فالأمن والاستقرار مهددان بفعل الصراعات المسلحة، المستمر منها والجديد. إذ يتزايد اللجوء الى العدوان المتجدد والاستحواذ على الأراضي بالقوة بمأمن من العواقب.

ورغم أن المؤتمر اتخذ خطوات ملموسة لزيادة تدعيم هيكله وآلياته، فإننا لا نزال أبعد ما نكون عن معالجة هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي على النحو الدائم. وعلى الرغم من وفرة التفكير الإبداعي، لا يزال المجتمع الدولي عاجزا حتى الآن عن إقرار استراتيجية جديدة واضحة لمعالجة هذه الصراعات بطريقة فعالة ودائمة.

والتحديات التي نواجهها اليوم أكبر بكثير من الوسائل والموارد التي تملك الأمم المتحدة وحدها أن تستجيب بها بفعالية وبشكل ملائم للحاجة العاجلة المتزايدة لصون السلم والأمن في مختلف أرجاء المعمورة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة تدعيم التعاون بين منظمتينا في إطار ميثاق الأمم المتحدة والوثائق الأساسية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونود أن نبرز على وجه الخصوص البيان الختامي لهلسنكي لعام ١٩٩٢ وقرارات اجتماع مجلس المؤتمر في روما حيث تم، في جملة أمور، وضع المبادئ والإجراءات المتعلقة بأنشطة حفظ السلم التي يقوم بها المؤتمر.

إننا ننظر الى إمكانيات اضطلاع المؤتمر بأنشطة لحفظ السلم في دائرة مسؤوليته على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح: أي تحمله المسؤولية في هذا الميدان بدلا من الأمم المتحدة المثقلة بأعباء تفوق طاقتها. ورغما عن ذلك فإننا نعتقد أننا، كدول مشاركة، لم نستطع بعد أن ندلل بوضوح على قوة عزيمتنا السياسية على تنفيذ الكثير من القرارات التي اتخذناها لهذا الغرض. فقد ظلت جهودنا مقصورة الى حد كبير على أنشطة صغيرة الحجم في مجال الدبلوماسية الوقائية.

بيد أننا أحطنا علما مؤخرا جدا، وبأمل متجدد، بتطورات مشجعة فيما يتعلق بجوانب حفظ السلم من عمل المؤتمر. ومن أمثلة ذلك الصراع الدائر في منطقة ناغورني كراباخ وحولها في جمهورية أذربيجان. فكما يعرف الأعضاء جيدا، فإن فريق مينسك التابع للمؤتمر ظل يجاهد للتوصل الى حل لهذه المشكلة طوال السنتين الماضيتين. وباعتبارنا عضوا في هذا الفريق منذ نشأته، فقد شاركنا بنشاط فيما بذله من جهود. ولا نزال نعتقد أن المؤتمر بصفة عامة، وفريق مينسك بصفة خاصة، لا يزالان الآلية الملائمة التي يمكن أن يتحقق من خلالها حل مقبول وقابل للتنفيذ. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بما أبداه أطراف الصراع مؤخرا من تأكيد لرغبتهم في التصرف في هذا الاتجاه.

وبعد عملية طويلة وصعبة من المفاوضات، تركزت جهود المؤتمر أخيرا على الطرائق التي تتبع في عملية لحفظ السلم يتولى المؤتمر وزعها في منطقة الصراع في منطقة ناغورني كراباخ وحولها في أذربيجان. ونعتقد أننا على عتبة تطور رئيسي من حيث الدور الذي يقوم به المؤتمر كمنظمة إقليمية تعمل في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومن رأينا أن وزع قوة لحفظ السلم تابعة

للمؤتمر، بإرسائه سابقة لأنشطة المؤتمر في مجال حفظ السلم، سيكون اختبارا حاسما للدول المشاركة تستطيع أن تعيد التأكيد بواسطته على عزمها على إعطاء زخم جديد لمساعيها المشتركة.

وإننا لنرحب بتأييد الجمعية العامة الكامل، الذي يتجدد الإعراب عنه في مشروع القرار المعروض علينا، للجهود التي يبذلها المؤتمر لإنجاز حل سلمي لهذا الصراع يكون مستندا الى مبدأ السلامة الإقليمية لأذربيجان.

وقد تحقق تعاون قيم بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بعض أجزاء من يوغوسلافيا السابقة الى أن رفضت سلطات بلغراد أن تمدد ولاية بعثات المؤتمر طويلة الأجل هناك وإننا لنأسف لأن مطالبة المجتمع الدولي، المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣)، بعودة بعثات المؤتمر بأسرع وقت ممكن ظلت دون جواب من السلطات الصربية. وبالتالي فإننا نرحب بكون مشروع القرار المعروض علينا يكرر الإعراب عن المساهمة الهامة التي قدمتها بعثات المؤتمر لصون الاستقرار في كوسوفو والسنجق وفويفودينا. ونحن نعتبر الإشارة الواردة في مشروع القرار المعروض علينا الى قرار مجلس الأمن ٨٥٥ (١٩٩٣)، دليلا متجددا على تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاستمرار بعثات المؤتمر في يوغوسلافيا السابقة.

وختاما، اسمحوا لي بأن أكرر الإعراب عن اعتقادي الجازم بأن أنشطة الأمم المتحدة وأنشطة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعززان بعضهما البعض وتعتبران متكاملتين. لذلك فإننا نحسب أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بالدور المركزي في صون السلم والأمن في شتى أرجاء العالم. ومن ثم، نحن لا نرى في نطاق التعاون بين المنظمتين تفويضا للسلطة، بل بالأحرى تقسيما للعمل يمكن أن يرتقى في النهاية الى صرح جديد للأمن الجماعي في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع الى الاختتام الناجح لقمة المؤتمر في بودابست.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تناقش الجمعية العامة هذا العام التعاون ما بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في منعطف بالغ الأهمية. ويعكس تقرير الأمين العام بهذا الشأن تنوع التعاون الناشئ حتى الآن وأهميته السياسية. فلقد أقامت الأمم المتحدة والمؤتمر إطارا رسميا للتعاون يتيح الفرصة للاتصال الدائم ولتنسيق العمل في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، اتفقت الأمم المتحدة والمؤتمر على تنسيق للعمل فيما يتعلق بمجموعة من الحالات التي تنطوي على توترات سياسية أو استخدام للقوة في المنطقة التي يغطيها المؤتمر. ففي الحالات التي تتطلب بذل جهود لصنع السلم، احتفظت الأمم المتحدة بدورها القيادي، بينما تولى المؤتمر الدور القيادي في حالات أخرى. ومن المتوقع أن يؤدي التطوير المقبل لهذا التعاون الى تعزيز دور المؤتمر كآلية قادرة على الاستجابة لأية حاجة في أبكر وقت، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

إن استحداث روابط عملية، سواء على صعيد مؤسسي أو على أساس كل حالة على حدة، ينبئ باستخدام الموارد على أفضل وجه ممكن. وتستطيع الحكومات التي توفر هذه الموارد أن تتوقع بأن تعمل هاتان المنظمتان، العالمية منهما والإقليمية، معا بطريقة فعالة.

وسيعقد الاجتماع المقبل لرؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في المؤتمر في بودابست بعد ثلاثة أسابيع. وفي هذا، فضلا عن النتائج المتحققة حتى الآن من التعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر، سبب وجيه لكي تمعن الجمعية العامة التفكير في الدور الحالي والمقبل للمؤتمر في الجهود العالمية من أجل السلم والأمن والاستقرار السياسي.

وتعتقد سلوفينيا بأن للمؤتمر إسهاما هاما يستطيع تقديمه، خاصة في ضوء الطابع الخاص لعمليات التحول الراهنة في أوروبا.

لا بد من التركيز على أن العمليات الدينامية للتحول الديمقراطي والتكامل في أوروبا هي السمة الأساسية لتلك المنطقة، وهذه العمليات تدين بوجودها، إلى درجة كبيرة، للأفكار المكرسة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الصادرة في هلسنكي منذ وقت بعيد يرجع إلى ١٩٧٥. فالمبادئ المعتمدة في هلسنكي قد مكنت

أوروبا من أن تشرع في السير على درب التحول الديمقراطي والتكامل وهي لا تزال تمثل أساس التطور الديمقراطي في المستقبل. كما أنها تمثل الأساس المفاهيمي لتشييد هياكل أمنية مناسبة في أوروبا ولتوسيع نطاق الروابط بين الأمم المتحدة والمؤتمر. ولا بد من الإشارة إلى أن مبادئ هلسنكي كانت مستوحاة بقوة من ميثاق الأمم المتحدة ومن تفسيره الحي على النحو الذي طور به في إطار الأمم المتحدة.

غير أن العمليات التي شرع فيها المؤتمر كانت ولا تزال تجابه بتكرار حدوث استعمال القوة، وتتعرض للخطر من جانب أولئك الذين يعتمدون على استخدام القوة كوسيلة لتحقيق مخططاتهم السياسية. وبالرجوع إلى الوراء للتأمل فيما حدث، يتضح أنه ما من مؤسسة دولية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كانت مهيأة لمواجهة مثل هذه الحالات، ومن ثم فإنها لم تتمكن من منع حدوثها. وما زالت المؤسسات الدولية متخلفة عن ركب الأحداث ولا تتصرف إلا بعد وقوع الأمر، وفي كثير الأحيان بفتور وبدون نجاح.

إن أهمية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بوصفه إطارا للتغيير السلمي لا تطمسها تلك المشاكل بل على النقيض من ذلك، أصبح على المؤتمر الآن أن يطور أساليب ملائمة لمعالجة التوترات السياسية وحالات الأزمات، وعلاوة على ذلك، لا بد أن يولي المؤتمر أهمية خاصة لتعزيز قدرته على العمل الوقائي. وبالإضافة إلى الاعتبارات الوجيهة بصفة عامة لجعل الدور الوقائي المرمى الأساسي للمنظمات الإقليمية، فإن من المهم أن نبرز الأسباب المحددة التي تدعو إلى إيلاء أولوية لآليات المؤتمر في ميدان العمل الوقائي. وعلينا أن نأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من القضايا السياسية التي تستدعي الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، خاصة وأن أوروبا تشهد عودة ظهور أشكال من التعصب الوطني الشوفيني كاد أن يطويها النسيان تماما. وهذه الظواهر تتناقض تناقضا حادا مع المثل الأعلى المتمثل في قيام أوروبا متعاونة متعددة الثقافات، ومع ما تبذله أوروبا فعلا من جهود لتحقيق المزيد من التكامل. ويتعين على المؤتمر أن يستحدث أساليب ملائمة للتصدي لهذه المشاكل.

وثمة حاجة معينة أخرى لتطوير قدرات المؤتمر في مجال الدبلوماسية الوقائية هي الحاجة النابعة من التجربة الأخيرة لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة التي يغطيها المؤتمر. فالتجربة تبين أن أنشطة حفظ السلام تنفذ عادة بعد فوات وقت ما، مما يجعل مهمة عمليات حفظ السلام مهمة صعبة للغاية، بصرف النظر عن مدى مرونة أو سعة نطاق تعريف حفظ السلام بصفة عامة، أو مدى الصقل والدقة في ولاية العملية المعينة بالذات.

وترحب سلوفينيا بإنجازات المؤتمر في ميدان الأمن العسكري. فالترتيبات الإقليمية الحالية والمقبلة للحد من الأسلحة ستكون ضمانا هاما للأمن في المنطقة بأسرها. وفي هذا الميدان أيضا، كما هو الحال في ميادين أخرى، تشكل التجربة المكتسبة في الأمم المتحدة رصيدا هاما لأعمال المؤتمر المقبلة. والمبادئ والخطوط التوجيهية التي اعتمدتها لجنة نزع السلاح في العام الماضي للنهج الإقليمية لنزع السلاح، في سياق الأمن العالمي، تكتسي أهمية خاصة. وبالإضافة إلى كون المؤتمر في مجموعه يمثل ترتيبا إقليميا فريدا في نوعه، وسوف يستلهم بالتالي أفكاره من الخطوط التوجيهية المذكورة، وسيكون على الدول المشاركة في المؤتمر أن تستحدث مجموعة من النهج دون الإقليمية، وفقا للظروف المحددة لشتى مجموعات الدول. وفي هذا السياق، تتجلى الأهمية الخاصة لبعض المبادئ مثل مبدأ الموافقة الحرة للدول المعنية عند تحديد المنطقة الجغرافية لتطبيق الترتيبات اللازمة.

إن المنافع المتبادلة للتنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر لا تقتصر على الحالات التي تتضمن نشاطا وقائيا أو نشاطا لحفظ السلم، أو للحد من الأسلحة أو نظما لبناء الثقة وبناء الأمن، فهي تتضمن مجالات أخرى مثل حماية حقوق الإنسان، وحماية الأقليات القومية، ورصد الانتخابات، ومؤازرة التغير الديمقراطي داخل الدول، وما إلى ذلك. وكل هذه الجهود تمثل جدول أعمال طموحا يستحق بذل جهود جادة. وسلوفينيا تؤيد هذا المسعى وستواصل المشاركة فيه. وهي من بين مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لاعتماده، ويحدونا الأمل في أن يعتمد دون تصويت.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالمشاركة في الترحيب بالأمين العام لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا السيد فيلهلم هوينك، الذي يعد حضوره وإسهامه في مناقشتنا دليلا على التزام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وكذلك على تفانيه الشخصي في أداء مهام هذا المنصب.

بارتياح بالغ وإحساس بالمسؤولية أخذت الكلمة حول هذا الموضوع الهام، الذي تنظر إليه بلادي على أنه أهم جهود المجتمع الدولي الحالية والمقبلة لتأمين وتعزيز السلم والأمن والاستقرار، ويسعدني أولا، أن المرء لا يسعه إلا أن يلحظ بشكل إيجابي التقدم الملموس الذي أحرز في فترة قصيرة من الزمن، لا تتجاوز العامين إلا بقليل، في إقامة التعاون بين الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد أعلن المؤتمر لأول مرة في قمته التي عقدت في سنة ١٩٩٢ بهلسنكي عن استعداده للاضطلاع بمسؤوليات معززة في مجالي السلم والأمن، بوصفه ترتيبا إقليميا بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، ونحن نشهد إرساء أساس مؤسسي، سليم ومتطلع صوب المستقبل، للجهود المشتركة بين المنظمتين. ونحن نفخر بأن نذكر بأن بلغاريا كانت من بين أول الداعين لهذه العملية ومشجعيها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مواونغولو (ملاوي).

وكما ذكرت، لقد تم القيام بالكثير لبدء وتعزيز التفاعل بين المنظمتين. واسمحوا لي أن أشير إلى بضعة أمور على سبيل المثال، منها زيادة مشاركة المؤتمر في أعمال الأمم المتحدة بوصفه مراقبا في الجمعية العامة، واعتماد إطار التعاون والتنسيق الصادر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، وما تلا ذلك من خطوات عملية في عدد من المجالات الهامة لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات في منطقة المؤتمر.

لقد أقيمت اتصالات طيبة وتم الإبقاء عليها على أساس منتظم بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي للمؤتمر. والأمين العام للأمم المتحدة يُمثل بشكل منتظم في اجتماعات هيئات المؤتمر ذات الصلة. وفي هذا المضمار، نرحب بزيارة الأمين العام المقبلة لبودابست، حيث يحضر اجتماع رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويدلي ببيان أمامه.

وثمة حاجة إلى تقسيم أفضل للعمل وتحسين لاستخدام الموارد فيما بين المنظمتين، وقد اتخذ هذا بعدا عمليا في جهود صنع السلم في بعض المناطق المضطربة مثل طاجيكستان، وجورجيا، وصراع ناغورني - كاراباخ وغيره. ونحن، بوصفنا بلدا مهتما اهتماما مباشرا بصون السلم والاستقرار في منطقة البلقان، نرحب بشكل خاص بالتعاون الوثيق المستمر بين قوة الأمم المتحدة للحماية وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مقدونيا، وكذلك الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لبعثة المؤتمر المنشأة حديثا في سراييفو.

لقد أدت الخبرة المكتسبة في هذه العملية والحاجة دائمة التزايد إلى نهج أكثر تنظيما لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية إلى تحقيق إنجازات كبيرة في الجهود الرامية إلى ضمان اتصالات وتبادلات أوسع نطاقا فيما بينهما. وفي هذا الصدد، نشاطر الرأي بأن اجتماع المنظمات الإقليمية الذي دعا الأمين العام إلى عقده في نيويورك في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ قد أتاح فرصة قيمة لفهم ومعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم بصورة أفضل.

إن بلدي، الذي تولى مؤخرا رئاسة مجلس أوروبا، شارك بنشاط في المهمة المشتركة، مهمة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. إننا نرحب بإرساء ممارسة المشاورات الثلاثية فيما بين الهيئات هذه باعتبارها تتيح فرصة لمناقشة السبل والوسائل التي تؤدي إلى زيادة تطوير هذه العملية من خلال استخدام أفضل للمزايا النسبية لكل منها، خصوصا فيما يتعلق ببعثات تقصي الحقائق وغيرها.

ومما لا شك فيه أن كل التطورات السالف ذكرها اضطلعت بدور هام في تحسين قدرتنا على استباق ومنع واحتواء الأزمات التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين. لذلك، لا يزال بلدي نشطا في الجهود الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومن خلال الحوار بين المنظمتين لزيادة توسيع هذه القدرة.

وتؤيد بلغاريا فكرة أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن يضطلع بمسؤولياته الكاملة بوصفه ترتيبا إقليميا في ميدان الأمن وفقا للفصل الثامن من الميثاق، أي باعتباره أداة يتم اللجوء إليها قبل غيرها لمنع الصراعات واحتواء الأزمات في منطقته. ونرى أن المؤتمر هيئة مناسبة للاضطلاع بهذا الدور، نظرا إلى نطاقه الإقليمي الأعم الذي يشمل كل الدور تقريبا الواقعة في المنطقة الأوروبية بالأطلسية - الآسيوية، فضلا عن طبيعته كمحفل تجسد مهامه العلاقة المترابطة بين الأمن العالمي والأمن الإقليمي. وهذه مسألة تمثل مكانا أساسيا في جدول أعمال مؤتمر بودابست الوشيك لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن القضية الأساسية، وهي قضية ذات أهمية قصوى في هذا الصدد، هي الحاجة إلى توزيع العمل وتنسيق الجهود وتجنب الازدواجية غير اللازمة في الأنشطة بين المنظمتين. وهذه عملية يجب توسيعها في المجالات ذات الأولوية من حيث تفاعلها العملي، مثل الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام واحترام حقوق الإنسان. ويمكن أن يكون المؤتمر أداة مفيدة بشكل خاص في استباق الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، وإدارة الحالات الحرجة طويلة المدى، وبناء النظام الديمقراطي فيما بعد الصراعات بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، ينظر المؤتمر حاليا في السبل الممكنة لقيامه بأول عملية له لحفظ السلام في إقليم ناغورني كاراباخ.

وفي الوقت نفسه، نؤيد الرأي بأن المؤتمر ينبغي ألا توكل إليه مهام ومسؤوليات تقع حاليا في نطاق الاختصاص الحصري لمجلس الأمن الدولي مثل عمليات إنفاذ السلم. فلا تزال المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تتركز في مجلس الأمن.

وهناك وجه آخر يستحق اهتماما خاصا فيما يتعلق بتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمؤتمر يتمثل في سلسلة المبادرات الجديدة الرامية إلى تحقيق تعاون أوسع في ميدان البعد الإنساني باعتباره أحد الجوانب الأساسية للدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد يمكن أن تكون عملية تقاسم المعلومات، مثل تقارير بعثات المؤتمر، مفيدة بشكل خاص لعمل الأمم المتحدة. ونرحب بأشكال التعاون وتبادل المعلومات والخبرات التي تم إرساؤها بالفعل بين مكتب المؤتمر لشؤون المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في وارسو وبعض الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان في جنيف. وينبغي الإبقاء على هذه العملية والسعي إلى تعزيزها.

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على جهوده الرامية إلى النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بما يعود بالنفع على السلم والاستقرار في العالم، ونود أن نشكره أيضا على تقريره بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المقدم كإسهام في مناقشتنا اليوم. وانطلاقا من الرغبة في المساعدة في هذه العملية الهامة، انضم بلدي إلى عملية إعداد مشروع القرار المعروض علينا والذي نشترك في تقديمه.

السيد فلوسفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بولندا، بوصفها أحد المشاركين في تقديم القرار ١٩/٤٨ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تشعر بارتياح إزاء مضمون وسير عملية تطوير التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويرد عرض دقيق لهذه العملية كما تراها الأمم المتحدة في تقرير الأمين العام الذي يرحب به وفد بولندا. ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المناقشة حول الأشكال الممكنة للتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وينبغي أن يؤدي ذلك في النهاية إلى إقامة نمط عملي للتعاون سواء على المستوى العام أو على الصعيد

الميداني. فمثل هذا التعاون المزدوج ضروري للمنظمتين المعنيتين. وعلينا أن نسعى إلى تحقيق التكامل في أنشطتهما، وتلافي الازدواجية في الجهود وأي تنافس ممكن من أي نوع كان.

وعلى الأمم المتحدة أن تعترف بالإمكانيات المتاحة للمؤتمر بوصفه ترتيبا إقليميا يواجه تحديات معقدة في جزء حساس جدا من العالم. وتتيح هذه الإمكانيات أدوات مفيدة لمنع الصراعات واحتواء الأزمات وحسم الصراعات. ولا يمكن للأمم المتحدة إلا أن تستفيد من تجربة المؤتمر في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات ومشاركته النشطة في تشكيل نمط العلاقات الأوروبية في فترة ما بعد الحرب البادرة.

لكننا يجب أن ندرك القيود التي قد تكون أنشطة المؤتمر لا تزال تواجهها حاليا. وتلك القيود لا تستبعد، مع ذلك، خيار التعاون الوثيق في الوفاء بالمسؤوليات المحددة عن حفظ السلام، في المقام الأول في الدول التي تعصف بها الصراعات في كمنولث الدول المستقلة وفي البوسنة والهرسك. بل، على العكس تماما، تتطلب بذل جهود يعزز بعضها بعضا انطلاقا من تقسيم واضح للمهام وتعاون يومي سلس بين الأمم المتحدة وبعثات المؤتمر على الصعيد الميداني.

وتؤيد بولندا جميع الأشكال العملية للتعاون بين المنظمتين المعنيتين. وينبغي أن يشمل هذا التعاون إبرام الاتفاقات الواجبة، وتبادل المعلومات بشكل منظم، ووجود مكاتب اتصال، وتقاسم التكاليف. ويجب أن ينظر إلى المؤتمر باعتباره إطارا مرنا للنظر في جميع المشاكل المتصلة بالأمن الأوروبي الشامل. فالمؤتمر قد يحسم بعض المشاكل بمفرده، وقد يطلب المساعدة من المنظمات الشريكة في حسم مشاكل أخرى، وقد يقوم، في الحالات التي يفتقر فيها إلى الوسائل اللازمة، كما في حالات إنفاذ السلم، بإحالتها إلى مجلس الأمن الدولي، كما اقترح وزير خارجية ألمانيا كينكيل ووزير خارجية هولندا الأسبق كويجمانز.

ويلزم أن يشكل استعداد الأمم المتحدة للمشاركة في هذا التعاون العملي والنظر في مسائل معينة بناء على طلب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، جوهر رسالتنا الموجهة الى قمة دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المقرر عقده في الشهر المقبل في بودابست.

أخيرا وليس آخرا، ينبغي أن يتوفر تعاون متزايد بين الفروع التنفيذية للمنظمتين، أي مثلا، بين الأمين العام للأمم المتحدة وممثليه على المستوى الرفيع والرئيس الحالي للمؤتمر وأمينه العام.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوفر بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" لهذه الدورة سببا وجيها للارتياح. وإن تقرير الأمين العام (A/49/529)، المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لهو تعبير توضيحي للمنفعة المتبادلة كما أنه يعزز التطورات في هذه العلاقة.

إن مركز المراقب الممنوح لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عملا بقرار الجمعية العامة ٥/٤٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وإطار التعاون والتنسيق بين المنظمتين، الذي أقر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ إثر تبادل الرسائل بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي لمجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (A/48/185)، يوفران حاليا البرامترات المؤسسية للتعاون بين الأمم المتحدة والمؤتمر. وقد أصبحت الاتصالات المنتظمة المقررة بين الأمين العام للأمم المتحدة والرئيس الحالي للمؤتمر وممثليهما، مصونة ومتطورة.

يبين تقرير الأمين العام أننا نشهد زيادة في إسهام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ترسيخ وصون السلم والأمن الدوليين في منطقة المؤتمر من خلال أنشطته في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات والحد من التسلح ونزع السلاح وتدابير التثبيت وإعادة التأهيل بعد انقضاء الأزمات، فضلا عن دوره المتعلق بالبعد الإنساني.

ويقوم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وهو محفل للبلدان الأوروبية، بالإضافة الى غيره من المنظمات والمؤسسات الأوروبية، والأوروبية -

الأطلسية بدور كبير في تعزيز الأمن والاستقرار في أنحاء القارة.

وتتسم هذه الفترة بالتغيير والتطورات السريعة. ونحن نساند مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يبذله من جهود لكي يحدد على نحو أكثر دقة هويته وواجباته ودوره المحدد في الإطار الأوروبي. وفي هذا السياق، يكون التكيف المتدرج لوظائف وأنشطة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وإعادة تحديدها، مع الاهتمام الدائم بالكفاءة والموثوقية، بمثابة اختبار حاسم لتطور عملية المؤتمر. ونرى أن الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات عنصران جوهريان في صياغة الدور المقبل للمؤتمر. وقد وضعت بغرض دعم هذا المسعى الهام، "وصايا هلسنكي العشر"، والمبادئ الراسخة في هذا الإطار والقواعد الديمقراطية المعمول بها مثل قاعدة توافق الآراء ومبدأ التناوب. ولا نزال نعمل على الاستفادة استفادة كاملة من مسؤوليات ووظائف المؤسسات والآليات القائمة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى أنه ليس من الضروري في الوقت الحاضر إضافة هيئات أخرى إليه.

ونحن مدعوون، في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، للاستفادة الى أقصى حد من الإمكانات المتوفرة في الهياكل القائمة: الرئاسة الحالية والمفوض السامي للأقليات القومية والأمين العام ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسيهيئ مؤتمر قمة دول مؤتمر الأمن والتعاون المقبل في بودابست فرصة تجيء في الوقت المناسب للنظر في هذه المسائل نظرة جديدة وبناءة وبعيدة المدى. ونحن نبدي أشد التقدير لما تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة من متابعة وثيقة للعملية التحضيرية لمؤتمر القمة، كما نتطلع الى مشاركة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الحدث الهام. وإننا ندرك توقعات الأمم المتحدة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومن الدول الأعضاء فيه.

إن التركيز على المشاكل والنهج الإقليمية لهو أمر ضروري ومشروع ومفيد بوجه خاص. بيد أننا يجب أن نراعي دائما السياق المتعدد الأطراف والمسائل والمنظورات العالمية. وأفضل سبيل للقيام بذلك هو اتخاذ موقف تعاوني من جانب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والدول الأعضاء فيه تجاه الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف. وحسب قول السيد بطرس بطرس غالي في مناسبة زيارته الرسمية الأخيرة لرومانيا "فإن المجتمع الدولي لن يتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة في عصرنا ما لم يضع قواعد لمعالجة المسائل الرئيسية وكفالة سيادة هذه القواعد التي تهدف الى تحقيق السلم والتنمية والديمقراطية (SG/SM/5455، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الصفحة ٢).

ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا جهاز تعاوني بحكم طابعه أكثر من كونه محفلا جماعيا وأمنيا. ولا ينظر الى المؤتمر باعتباره جهازا يوفر الدفاع الجماعي ولذلك فإنه لا يستطيع أن يقدم لأعضائه ضمانات الأمن الفعالة المتعلقة بحلف ما. وبدلا من ذلك، فإنه يكرس طاقاته لمنع الصراعات ومساعدة الدول المشاركة في الوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموافقتها على قرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وذلك لإيجاد أرضية مشتركة يمكن للدول الأعضاء التي تسود بينها خلافات أن تتحرك على أساسها صوب موقف التفاوض لا المواجهة.

ويتصل أحد أهم التوجيهات المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالتقدم المحرز في مجال التنمية وتعزيز الاتصالات والتفاعل بشأن أنشطة بعثات المؤتمر في الميدان. وقد نجح المؤتمر كلية، بطريقته الهادئة الخاصة، في إصراره على الجلاء التام للقوات الأجنبية من جمهوريات بحر البلطيق. وللمؤتمر فائدته في رصد الحالة في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة لمنع انتشار الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك الى مناطق أخرى، وفي جهوده، خاصة عن طريق مجموعة مينسك، لإنهاء الأزمة في ناغورنو كاراباخ، وفي الدبلوماسية المكوكية التي لا تتوقف تقريبا والتي يمارسها المفوض السامي للأقليات القومية. وفيما يتعلق ببعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في جمهورية مولدوفا، فإن المشاركة الأكثر فعالية في تنفيذ ولايتها ستؤدي الى إقامة دولة ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الاصلاحات الاقتصادية والديمقراطية في كامل أراضي البلد والانسحاب

المنظم والكامل وغير المشروط للجيش الرابع عشر من ترانسنيستريا.

ويتصل تطور جديد هام في سياق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باقتراح استخدام قوات حفظ السلم التي تقدمها أطراف ثالثة في منطقة المؤتمر. ويبدو أن الأعمال التحضيرية لقمة بودابست توضح النهج المناسب إزاء هذه المسألة الحساسة ونقصد تشكيل وتشغيل هذه القوات بشرط أن تكون لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وحده سيطرة تامة عليها وأن تكون ولايتها واضحة وأن توافق عليها الدولة المستقبلة لها. وسيعني هذا أيضا مساندة عملية التسوية السياسية المستندة الى مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والمؤتمر. وإن تشكيل بعثات المؤتمر لرصد هذه القوات وكذلك الانسحاب الفوري والتام بعد تسوية الصراع سوف يساعدان على استكمال هذا النهج. ولا ريب أن عملية إنفاذ السلم تظل مسؤولية مقتصرة على مجلس الأمن الدولي في إطار نظام الأمن الجماعي وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وسيكون من الأمور المفيدة على نحو متبادل لو وضعت في الاعتبار قدرات وخبرات الأمم المتحدة السياسية والعسكرية واللوجستية، عندما ينظر في مسائل تتصل بهذا المجال في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وسيلقى التفاعل الناشط بين الأمم المتحدة والمؤتمر أشد ترحيب.

أخيرا أود أن أؤكد على أهمية وضع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الإطار المتطور للبناء الأوروبي وكذلك في السياق العالمي لنظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي. وما مبادرة "شراكة من أجل السلم" لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ومركز الانتساب الى اتحاد أوروبا الغربية، وميثاق الاستقرار في أوروبا سوى بعض من المبادرات الأخيرة الهامة والواعدة الموجهة بصفة خاصة الى أوروبا الوسطى والشرقية. وهي تقدم دينامية إيجابية محتملة بالنسبة للقارة الأوروبية ولمنطقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وللاستقرار والأمن الدوليين. إن إجراء دراسة متأنية لوضع استراتيجية تتضمن نهجا مرنا متسقا للعلاقة بين شركاء مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة وتطبيقها بعناية أمران لهما أهمية خاصة بالنسبة لتحديد نظام أمن أوروبي أطلسي شامل.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.20، والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا"، يتضمن مكونات هامة لتقييم وتعزيز التفاعل الضروري بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ووفد بلادي من مقدمي مشروع القرار ويعرب عن أمله في أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للسيد ويلهم هوينك، الأمين العام لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد هوينك (الأمين العام لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي السرور العظيم حقا بالنسبة لي بصفتي أمينا عاما لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أن تدعوني الرئاسة الإيطالية للمؤتمر الى مخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد أصبح تقليدا متبعا أن تخصص أكثر أجهزة الأمم المتحدة شمولا وقتا لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وإنني لممتن لما تم الإدلاء به هذا الصباح من ملاحظات مشجعة عديدة بشأن دور المؤتمر وعمله، وإنني أقدر الكلمات الطيبة التي وجهت إلي.

يقيم ميثاق الأمم المتحدة رابطة عضوية بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية. وهذه الرابطة واحدة من عناصر الميثاق التي لم يكن بالإمكان حقا تطويرها أو تطبيقها في حقبة اتسمت بالمجابهة. أما اليوم، فها نحن قد بدأنا نتفهم ما للفصل الثامن من الميثاق من إمكانية في تعزيز الأمم المتحدة، وكما قال أمين عام الأمم المتحدة إن الكيانات الإقليمية يمكن أن تعزز كفاءة وفعالية جهود الأمم المتحدة من أجل السلم. وبهذه الروح وبهدف تعزيز الأمم المتحدة أعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٩٢، إنه ترتيب إقليمي بموجب الفصل الثامن من الميثاق وعندما

قامت الدول المشاركة في المؤتمر بذلك، كانت تدرك أن هذا معناه زيادة مسؤوليتها عن ضمان الاستقرار في منطقة المؤتمر. كما كان مفهوما بشكل واضح أن هذا يستتبعه استعداد لتحمل جزء من عبء صيانة السلم والأمن الدوليين.

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يفرض طرائق مفصلة للمشاركة الإقليمية. وما زال تقسيم المهام بين الأمم المتحدة والترتيبات والمنظمات الإقليمية يشكل تحديا. لقد كان الاجتماع الذي عقده الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك - وهو أول اجتماع من نوعه يعقد بعد مرور ٥٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة - مفيدا في التصدي للمشاكل المتصلة بالتطبيق العملي للفصل الثامن من الميثاق.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن يعالج التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس فردي، يبدو أن هناك منظمات إقليمية عديدة تشعر بأنها مؤهلة تأهيلا جيدا للمشاركة في طائفة عريضة من أنشطة منع الصراعات، ويمكن أن توفر مزايا مقارنة في هذا المجال على وجه التحديد.

إن تحويل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من مؤتمر إطاري تقليدي وناجح للغاية، كما كان حتى الآن، الى مؤسسة تنفيذية كاملة لم يكن نتيجة تخطيط سياسي متأن وطويل الأمد. ولم يكن المؤتمر يسعى الى تصيد مهام جديدة لتبرير وجوده بعد الصراعات. بل كان العكس هو الصحيح. فالتحديات الجديدة، والأزمات الجديدة بل في الواقع الصراعات المسلحة الجديدة هي التي كانت تبحث عن هيكل مصمم لمعالجة هذه الظواهر وعلى استعداد للقيام بذلك. فمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، على غرار الترتيبات والمنظمات الإقليمية الأخرى، لا يستطيع أن ينتظر لحين وضع مخططات كبيرة جديدة للبناء الأمني الجديد في منطقته. وعليه الآن أن يشرع في مهمته، مهمة الإسهام في إيجاد حلول عملية للمشاكل الملحة بشدة. وهو يقدم هذا الإسهام في ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز القيم المشتركة ولا سيما تلك المتصلة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، واقتصاد السوق، والعدالة الاجتماعية وغيرها من المجالات الرئيسية الأخرى للمجتمع المتحضر، ومنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات والنهوض بتطوير الأمن التعاوني.

لقد شهدت السنة الماضية تحقيق تطورات سياسية هامة بمؤازرة المؤتمر. فقد قام الاتحاد الروسي بالفعل، كما وعد في إعلان قمة هلسنكي لعام ١٩٩٢، بسحب قواته من استونيا ولاتفيا. وقد أوجدت الاتفاقات المتصلة بهذين الانسحابين الهامين مهام إضافية جديدة للمؤتمر، خاصة فيما يتعلق بمحطة الرادار في لاتفيا ونظام الضمان الاجتماعي للموظفين العسكريين الروس المتقاعدين في استونيا ولاتفيا.

وفي جهد يرمي الى الاستخدام الكامل لإمكانيات جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مهام إدارة الأزمات الملحة، وافق المجلس الوزاري في روما على أن يدرس المؤتمر، على أساس كل حالة على حدة وفي ظل ظروف محددة، تشكيل ترتيبات تعاونيه لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تتعلق بحفظ سلم طرف ثالث. ولا تزال الجهود الرائدة التي يبذلها الرئيس الحالي مستمرة لتحديد تفاصيل مثل هذه الترتيبات والتوصل الى اتفاق نهائي بشأنها.

إن وجود آلية جديدة سيعزز بقدر كبير إمكانية المؤتمر في منع الصراعات. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ستدخل الاتفاقية الخاصة بالمصالحة والتحكيم داخل المؤتمر حيز النفاذ في أعقاب التصديق عليها من جانب أكثر من ١٢ دولة مشاركة في المؤتمر.

أخيرا، فإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وسع بدرجة كبيرة من إمكانيته بالنسبة لمنع نشوب الصراعات وذلك عن طريق الحوار والمشاورات المتعددة الأطراف. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تجتمع اللجنة الدائمة مرة كل أسبوع على مستوى السفراء والممثلين الدائمين، وهذا يضمن أيضا الاستمرارية والتيسير الدائم لصنع القرار.

وفي مجال النهوض بالبعد الإنساني، يعتمد المؤتمر أساسا على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع له في وارسو. لقد اكتسب هذا

المكتب، في السنة الرابعة من تشغيله، قوة جديدة وعزز من صورته ككيان متخصص في رصد الانتخابات، وتقديم المشورة بشأن سيادة القانون وحقوق الإنسان، كما أنه يوفر محفلا لتطوير البعد الإنساني وهو مفتوح للمنظمات غير الحكومية.

وفيما يتعلق بالأوجه العسكرية للأمن، فإن المؤتمر أضاف مساهمة جديدة الى اتفاقاته بشأن الحد من الأسلحة وبناء الثقة باعتماده أربع وثائق جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن تدابير لايجاد الاستقرار في حالات الأزمات ذات الطابع المحلي، والتخطيط للدفاع؛ والاتصالات العسكرية؛ والمبادئ التي تحكم نقل الأسلحة التقليدية. وتشكل الوثيقة الأخيرة، جنبا الى جنب مع الاهتمام الثابت الذي يكرسه المؤتمر لقضايا عدم الانتشار، المدخل العملي للمؤتمر في تدعيم الأنظمة العالمية للحد من الأسلحة التي يتواصل اتباعها تحت اشراف الأمم المتحدة.

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعضويته المشتملة للجميع وجدول أعماله الشامل وغير المحدود، ومصداقيته السياسية العالية، له دور مركزي يقوم به في هيكل الأمن الاقليمي الناشئ داخل منطقته. وبوسع المؤتمر أن يوفر أساسا سياسيا وقناة للعمل لفرادى الدول وكذلك للمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف في المنطقة. وقد كان ذلك جوهر دوره المؤازر في إعداد مبادرة "معاهدة الاستقرار" الخاصة بالاتحاد الأوروبي. ومن الأمثلة الأخرى، الدعم السياسي الذي يقدمه المؤتمر لخطوات عملية محددة مثل عملية دوريات خفر الدانوب التابعة لاتحاد أوروبا الغربية، ونشاط الرصد الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في يوغوسلافيا السابقة.

وتفتح جميع أنشطة المؤتمر التشغيلية تقريبا آفاقا عريضة جدا للتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد تم القيام بالكثير لاستحداث روابط عملية. وأبرز ما في هذا التعاون المتوسع ذلك الدعم السياسي الذي قدمه مجلس الأمن لدور المؤتمر في ناغورنو كاراباخ، والدعوة الموجهة الى المؤتمر لمراقبة المحادثات التي تبنتها الأمم المتحدة في جورجيا بشأن أبخازيا وفي طاجيكستان، والدعم اللوجستي الذي قدمته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الى بعثة المؤتمر في سراييفو.

لقد كان الأمين العام للأمم المتحدة محقا تماما عندما قال في تقريره بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا،

> "شهد عام ١٩٩٤ تطورا آخر للروابط العملية بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وستجري المحافظة على هذا التعاون والتنسيق وتحسينهما بغية الاستفادة الى أقصى حد ممكن من الموارد التي تتيحها الحكومات للمنظمات الدولية للاضطلاع بالمهام التي عهد بها اليها" (A/49/529، الفقرة ١٣).

وفي حين أن المؤتمر يدعم التعاون المعزز لأطرافه مع المنظمات الدولية، فإنه ينمي أيضا اتصالاته مع بلدان خارج حدود منطقته. فالصلات التقليدية بين المؤتمر ودول البحر المتوسط غير المشتركة فيه توشك على أن تتطور الى أبعاد جديدة في اطار الاتصالات المتزايدة الى حد كبير مع اسرائيل ومصر وتونس والجزائر والمغرب. وقد أنشئت علاقات محددة تواصل تنميتها مع اليابان، وتم الاتفاق على إقامة اتصالات عريضة مع كوريا الجنوبية اعتبارا من ١٩٩٤.

ولا يوجد ما يدعونا، ونحن نحلل وضعنا وامكاناتنا، الى أن نشعر بالرضى عن الذات. إلا أنه يجب علينا ألا تثبط همتنا اذا لم نستطع أن نعثر، في الأجل القصير، على ردود صحيحة على ذلك العدد الكبير من التحديات القديمة والجديدة التي تواجهنا. واسمحوا لي أن اقتبس من محلل من الولايات المتحدة يناشد من أجل:

> "قليل من الاحترام للحداثة التاريخية وتعقد الحال، وقليل من الصبر في الوقت الذي نقوم فيه بأشياء حكيمة".

وهذا هو ما يهدف اليه المؤتمر: القيام بأشياء حكيمة.

إن قمة المؤتمر التي ستعقد في بودابست ستدعم من قدرة المؤتمر على القيام بذلك بالضبط: القيام بأشياء حكيمة وتطوير مساهمة المؤتمر في الاستقرار الجديد. وسيضفي ذلك في الوقت نفسه على المؤتمر صورة واضحة باعتباره حصنا ضد ظهور انقسامات جديدة وحاميا للأمن الذي لا يتجزأ في منطقة اختصاص المؤتمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المداولة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.20.

وأود أن أعلن أن طاجيكستان وقيرغيزستان انضمتا الى مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.20؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

العاصفة الاستوائية في جامايكا وكوبا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية، والزلزال الذي وقع في الفلبين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم، بالنيابة عن السيد امارا ايسي رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية، وبالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية، بأبلغ التعاطف الى حكومات وشعوب جامايكا والفلبين وكوبا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية على الخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار المادية البليغة التي نجمت عن العاصفة الاستوائية التي أصابت مؤخرا جامايكا وكوبا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية، وعن الزلزال الذي أصاب الفلبين مؤخرا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه فيستجيب فورا وبسخاء لأي طلب للمعاونة.

السيد رميريس دو استينوس بارسيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لكم، سيدي، على كلماتكم عن هذه المصيبة الجديدة التي حلت ببلادنا، والتي جاءت هذه المرة من الطبيعة. لقد عانى شعب كوبا قبل ساعات قليلة فقط، مثله في ذلك مثل شعوب البلدان الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي، من ظاهرة جوية تفضي عادة الى خسائر بشرية ومادية.

إن العاصفة الاستوائية "غوردون" التي ظلت تعصف لعدة أيام بالأراضي الكاريبية، صبت قوتها التدميرية في النهاية على بلدي أيضا. إننا لم نستطع بعد أن نقيم جميع الأضرار، إلا أنها أسفرت حتى الآن عن حالتي وفاة وعن أضرار اقتصادية كبرى، فقد دمرت حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شجرة موز و ٠٠٠ ٥٢ طن من الملح، ناهيك عن الأضرار الفادحة في محاصيل البن وقصب السكر والخضروات. وبالاضافة الى ذلك، أصيب ٣٠ جسرا بأضرار كبيرة، علاوة على السكك الحديدية لمقاطعة غوانتانامو. كما أصيب اثنا عشر ألف منزل بأضرار شديدة أيضا، وتم اجلاء أكثر من ٠٠٠ ٦٥ نسمة.

ومن المؤسف أن هذه النكبة زادت من المعاناة التي تسببها لشعبنا الصعوبات التي نواجهها لأسباب معروفة لجميع الوفود الحاضرة هنا. لذلك فإننا نشعر بامتنان بالغ لبيانكم ولمشاعر التضامن والتأييد من المجتمع الدولي ازاء الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بشعبي.

السيد رودريغيو (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود باسم حكومة هايتي وشعبها أن أشكركم على تعبيركم الرقيق، نيابة عن الجمعية العامة، عن المواساة حيال الخسارة الجسيمة في الأرواح والدمار الكبير في الممتلكات الناجمين عن الإعصار غورودون.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للوفود، التي سارعت، حالما علمت بالكارثة، الى الاعراب عن تأييدها لحكومة وشعب هايتي. وهذا التعبير عن التعاطف، الذي يشهد على الاهتمام المبدى تجاه هايتي وشعبها، إنما يثير عميق مشاعرنا.

السيد مانالو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، نيابة عن شعب جمهورية الفلبين وحكومتها، أن أعرب عن عميق الشكر والامتنان لما أعربتم عنه سيادة الرئيس أنتم وأعضاء الجمعية العامة من مشاعر رقيقة إثر الزلزال القوي الذي داهم جزيرة ميندورو بالفلبين في الساعة الثالثة والربع من بعد ظهر أمس تقريبا.

تشير التقارير الأولية حتى الآن الى وقوع خسائر في الأرواح وحدوث دمار كبير في الممتلكات.

ويكرر وفد بلادي الشكر للجمعية العامة، وسينقل الى سلطاتنا، في أقرب وقت ممكن، ما أعربت عنه الجمعية من مشاعر المواساة والتضامن.

السيد غلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم، نيابة عن مواطني بلدي وحكومتي، عن تقديرنا لما لمسناه من انشغال البال والمشاعر الطيبة منكم ومن وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

بصرف النظر عن خسائرنا، فإن قلوبنا ومشاعرنا تتجه الى شعب الفلبين والى جميع جيراننا في منطقة البحر الكاريبي. وها نحن نتقدم بتعازينا لكل الذين عانوا على ما يقاسونه من ألم وكرب في ساعات المحنة هذه. وليعلموا أن حكومة بلادي اتخذت اجراءات اغاثة أولية في غوانتنامو وفي هايتي، وأرسلت بموظفين لتقييم الحالة في جزيرة ميندورو الفلبينية. إننا نود تقديم العون وسنفعل كل ما في وسعنا لتقديم المساعدة المناسبة.

كل يوم تطالعنا الأنباء بمآس جديدة تمس شغاف قلوبنا فالكوارث الطبيعية كالتي نتناولها الآن تدعونا جميعا الى أن نجدد التزامنا للأمم المتحدة والجهود الوطنية للإقلال الى أدنى حد ممكن من الخسائر الإنسانية لهذه الكوارث المدمرة. فالإنسانية التي تقدم اليوم شهادة بليغة على سخاء الروح لا تترك لنا أي خيار سوى العمل من أجل غد أفضل.

البند ٢٨ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/519)

(ب) مشروع قرار (A/49/L.16)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر، ليتولى عرض مشروع القرار A/49/L.16.

السيد الصفتي (مصر): يشرفني أن أقوم نيابة عن وفود مجموعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية بتقديم مشروع القرار A/49/L.16 تحت البند ٢٨ من جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

جاء إنشاء منظمتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في نفس التوقيت تقريبا، لكي تعبرا عن آمال الشعوب في مستقبل أفضل بعد معاناة العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية. ووقتها انضمت الدول العربية المستقلة الى الأمم المتحدة لكي تحاول من خلال التعاون مع بقية دول العالم الوصول الى ذلك المستقبل الذي تنشده شعوبها. وفي نفس التوقيت اجتمعت ارادة العرب أيضا على التعاون فيما بينهم من أجل مساعدة بعض الشعوب العربية التي كانت لا تزال ترزح تحت وطأة الاستعمار، ومن أجل تطوير التعاون الاقليمي بين الدول العربية لصالح مستقبل أفضل لشعوبها، وتحقيق السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط.

قامت الجمعية العامة في عام ١٩٨١ بوضع أسس التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية في اطار مؤسسي حين اعتمدت قرارها ١٩٦/٣٦ الذي حصلت جامعة الدول العربية بموجبه على صفة المراقب. وأكدت الجمعية العامة في هذا القرار أهمية الترابط

الوثيق بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من جهة وجامعة الدول العربية من جهة أخرى لدفع جهود الجامعة العربية لترقية أوجه النماء الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها ومؤسسات التعاون الدولي. كما طلب القرار المذكور من الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاداري بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ومنذ عام ١٩٨١ ظل هذا التعاون مطردا في المجالات المختلفة، وتواصل عقد الاجتماعات الدورية بين أمانتي المنظمتين بهدف تنسيق العمل بينهما في تلك المجالات.

لقد شهدت الدورة الثامنة والأربعون تطورا هاما في سجل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، حيث اعتمدت الجمعية العامة لأول مرة القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (٢١/٤٨) بتوافق الآراء.

وقد عبَّر ذلك التطور الهام عن التغير التاريخي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بعد بدء عملية السلام بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي - الإسرائيلي، وهو هدف طالما سعت له جامعة الدول العربية وشغل جانبا كبيرا من أعمال الأمم المتحدة. ولعل قبول الأطراف المشاركة في أن تكون قرارات مجلس الأمن مرجعية الاستناد الرئيسية للوصول إلى تسوية من خلال عملية السلام لأبلغ دليل على الدور الرئيسي الذي قامت به الأمم المتحدة في هذا المضمار.

وننتهز هذه الفرصة لنجدد تعبيرنا عن الأمل في أن تسفر عملية السلام الجارية عن تحقيق السلام الشامل والعادل المنشود بما يكفل الحقوق المشروعة لكافة الأطراف المعنية، بما في ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه الوطنية المشروعة على كامل ترابه الوطني بما في ذلك القدس، وحق كل دول المنطقة في العيش في سلام مع احترام حدودها وسلامة أراضيها.

يتضمن مشروع القرار المعروض على الجمعية، الذي انضمت جزر القمر إلى قائمة مقدميه، فقرات تمهيدية تؤكد على رغبة جامعة الدول العربية في تقوية وتطوير الروابط القائمة الآن مع الأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتعاونية والإدارية، بهدف تقوية مبادئ ومقاصد الميثاق.

أما فقرات المنطوق فهي ترحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة وتوصي باستمرار التعاون بين المنظمتين، كما توصي باستمرار جهود جامعة الدول العربية لترقية التعاون متعدد الأطراف بين الدول العربية. وتطلب من جهاز الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم الدعم للجامعة العربية في هذا الإطار. كما تدعو إلى عقد اجتماع عام مرة كل سنتين بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالإضافة إلى الاجتماعات القطاعية المشتركة بينهما التي تعقد سنويا.

وتشير الفقرة الثانية عشرة من منطوق مشروع القرار إلى ما نشهده اليوم من اقتراب مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد سعت الجامعة العربية منذ إنشائها إلى دعم التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء فيها لما فيه صالح شعوبها وتحقيقا لمقاصد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ما تشهده منطقة الشرق الأوسط حاليا من فرصة تاريخية سانحة من أجل تحقيق السلام وخلق إطار جديد للعلاقات بين دول المنطقة يقوم على التعاون الإقليمي، فإن دعم دور الجامعة العربية في هذا المضمار يمثل هدفا دوليا متفقا عليه يجب أن يحظى بكل التأييد من كافة أعضاء الأسرة الدولية، كما ينبغي ترجمة ذلك التأييد إلى مزيد من الدعم وتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ولعل قيام الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار المعروض أمامنا الآن بتوافق الآراء لمما يعبر بشكل واضح عن التأييد الدولي لذلك الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

السيد أبو النصر (جامعة الدول العربية): إن جامعة الدول العربية التي أنشئت عام ١٩٤٥ قبل إنشاء الأمم المتحدة ببضعة أشهر ستحتفل هي أيضا العام القادم بالذكرى الخمسين على إنشائها. ومما لا شك فيه أن حصيلة تجارب السنوات الماضية من تاريخ التعاون بين المنظمتين اتسمت بإنجازات هامة بالرغم من العديد من الصعاب والتحديات. ولقد أكدت تلك الحصيلة على أهمية وضرورة استمرار، بل وزيادة، أوجه التعاون بينهما، بغية تحقيق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، وبما يؤدي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين وخدمة المصالح المشتركة والمتبادلة للمنظمتين، ليس فقط في الميدان السياسي بل وأيضا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والإدارية.

وبهذه المناسبة أود أن أؤكد على حرص جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة على استمرار وتكثيف أوجه التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في جميع المجالات، وهو ما أشار إليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/49/519) المطروح أمام الجمعية العامة اليوم، والذي يتضمن عرضا لأهم ما تم من تعاون وتنسيق ومشاورات وتبادل معلومات بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وعلى جميع المستويات في الفترة الماضية.

أود أن أذكر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد أوصت في دورتها الماضية بعقد اجتماع عام بين المنظمتين مرة كل سنتين، بالإضافة إلى عقد اجتماعات قطاعية مشتركة بين المنظمتين ووكالاتهما سنويا تتناول المجالات ذات الأولوية والأهمية في تنمية الدول العربية.

ولقد أشار تقرير الأمين العام المطروح أمام الجمعية اليوم إلى ما تم خلال الاجتماع القطاعي الذي عقد في فيينا بين المنظمتين في تموز/يوليه الماضي بشأن تنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية، وهو الاجتماع الذي دعيت إليه كذلك جميع الوكالات المعنية التابعة للمنظمتين والذي أسفر عن تحديد برامج وأنشطة عملية للتعاون وإصدار توصيات محددة بشأنها. وأود في هذا الشأن أن أتوجه بشكر جامعة الدول العربية للأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الجهد الذي قامت به، خاصة منظمة الأغذية والزراعة التي قامت بدور الوكالة الرائدة للاجتماع المذكور.

بناء على توصية الجمعية العامة في دورتها الماضية، وهي التوصية المشار إليها كذلك في مشروع القرار الذي عرضه على الجمعية منذ دقائق مندوب مصر والمضمن في الوثيقة A/49/L.16، نتطلع إلى أن يُعقد خلال العام القادم، ١٩٩٥، "الاجتماع العام" أي المعني بالتعاون في جميع المجالات بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالاتهما المتخصصة، بغية توسيع مجالات التنسيق في إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة بين المنظمتين، بما يكفل إحلال السلم والأمن ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في منطقتنا. ونأمل أن تتناسب نتائج الاجتماع العام المشار إليه مع مناسبة الاحتفالات بذكرى مرور ٥٠ عاما على إنشاء المنظمتين. ونعتقد من جانبنا أنها مناسبة فريدة لإجراء استعراض موضوعي شامل لمسيرة التعاون القائم بين المنظمتين ووضع تصور مشترك لمشاريع التعاون خلال السنوات العشر القادمة.

لقد سبق وأن عبرت جامعة الدول العربية عن تقديرها وتأييدها للآراء والتوصيات التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون "خطة للسلام" خاصة ما تضمنته تلك الخطة بشأن التعاون مع الترتيبات والتنظيمات الإقليمية وذلك إعمالا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. هذا ولقد شاركت الجامعة العربية في الاجتماع الهام الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى حضوره الأمناء العامين لجميع المنظمات الإقليمية في نيويورك يوم أول آب/اغسطس الماضي لتبادل وجهات النظر بشأن وسائل زيادة وتعزيز التعاون في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. ولقد عبرت جامعة الدول العربية في هذا الاجتماع عن تصورها لكيفية زيادة هذا التعاون والخطوات التي يجب اتخاذها نحو دعمه وإرساء قواعده لتحقيق الأهداف المشتركة، خاصة في مجال الدبلوماسية الوقائية ووسائل حفظ السلام

والأمن والتوصل إلى حلول سلمية لبعض النزاعات، خاصة في منطقتنا العربية.

يعيش العالم اليوم في ظل واقع سياسي دولي جديد حافل بمتغيرات عديدة في العلاقات الإقليمية والدولية. ونتج عن هذا الواقع الجديد زيادة مسؤوليات الأمم المتحدة في سعيها لحل العديد من القضايا، خاصة تلك المتعلقة بإقرار السلم والأمن الدوليين. كما ألقى الواقع الجديد هذا على الأمم المتحدة واجب التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية بغية حل مشاكل تلك المناطق.

وتتابع جامعة الدول العربية باهتمام بالغ الجهود المشكورة التي تبذلها الأمم المتحدة وأمينها العام في سبيل إيجاد الحلول السلمية، وتود في هذا الشأن أن تؤكد على دوام حرصها على مواصلة دعم دور المنظمة الدولية والتعاون والتنسيق معها بقدر ما يتاح لها من إمكانيات وبما يكفل إحلال السلم والأمن والاستقرار، خاصة في منطقتنا. وأملنا كبير بأن تكون الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئها وبما تمثله من قيم، الأساس الذي يقوم عليه العصر الجديد، وهو العصر الذي نأمل أن يكون مبنيا على الاحترام الصادق لمصالح الدول والشعوب وحقوقها في السلام العادل وفي الحرية والكرامة والمساواة.

وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن ترحيب جامعة الدول العربية باهتمام مجلس الأمن في قراراته التي أصدرها في الفترة الماضية بالإشارة إلى أهمية التعاون والتنسيق مع جامعة الدول العربية بشأن بعض المشاكل التي عالجها مجلس الأمن والمتعلقة بمنطقتنا العربية.

إن جامعة الدول العربية كانت وستظل سباقة إلى العمل على دعم دور الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها في كافة المجالات، خاصة القرارات التي تؤكد على حقوق الشعوب في الحرية والسيادة والكرامة وتمكينها من ممارسة حقوقها الثابتة في تقرير المصير. وبطبيعة الحال تهتم الجامعة على وجه خاص بالقرارات المتعلقة بمنطقتنا، آملة أن يتمكن الشعب الفلسطيني في أقرب فرصة من ممارسة حقه الثابت في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، مع العمل كذلك على عودة اللاجئين وإزالة المستوطنات وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية كافة، بما فيها القدس الشريف.

ولقد حثت قرارات مجلس الجامعة في اجتماعاته الأخيرة على المطالبة بمواصلة دعم المسيرة السلمية حتى يتحقق الهدف الذي تسعى اليه الجامعة بإرساء قواعد السلام ورسوخ دعائمه المبنية على الشرعية الدولية، خاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام على أمل فتح صفحة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط تمكن شعوب المنطقة من العمل على تحقيق التنمية والتطور والازدهار.

في نهاية كلمتي أو التأكيد على تأييد جامعة الدول العربية ودعمها لأهداف الأمم المتحدة ومبادئ ميثاقها، متمنين لها النجاح فيما تواجهه من تحديات، مؤكدين استعدادنا على بذل أقصى جهد نحو بذل المزيد من التعاون مع الأمم المتحدة بغية إقامة عالم أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.16. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.16 ؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.16 (القرار ١٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في إيضاح موقفهم من القرار الذي اعتمد توا.

واسمحوا لي بتذكير الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هاولي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مما يسعد وفد الولايات المتحدة تمكنه من الانضمام الى توافق الآراء في إعتماد هذا القرار المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة

الدول العربية. ونعتقد، كما يوحي القرار، بأنه يمكن للتعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية أن يعزز تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك أهمها، أي تقوية السلم والأمن الدوليين والتعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية.

وتعتقد الولايات المتحدة أن ايجاد روابط اقتصادية أقوى بين بلدان الشرق الأوسط سيعزز النمو الاقتصادي الاقليمي ويدعم الجهود الرامية الى التوصل الى حل شامل ودائم في المنطقة. وستتبع ذلك أن التدابير والممارسات التي تحول دون قيام هذه الروابط تعوق التوصل الى السلم.

ونعتقد أن مقاطعة الجامعة العربية لاسرائيل من خلال عدم تشجيع التجارة والتدفقات الاستثمارية التي تعزز التكامل الاقتصادي والنمو الاقتصادي، تقوض الجهود المبذولة حاليا لتحقيق السلم والرخاء في الشرق الأوسط.

ونرحب بقرار بعض الدول الأعضاء في الجامعة العربية بتعليق تنفيذ بعض أحكام المقاطعة التي تؤثر على التجارة مع الغير. وفي الوقت ذاته، تظل المقاطعة عقبة في سبيل التنمية الاقتصادية والسلم والتصالح في الشرق الأوسط.

إن عملية السلم في الشرق الأوسط بدأت تحقق نتائج ملموسة ظهر أثرها في حياة أهالي المنطقة. وإن المقاطعة تتنافى على نحو متزايد مع روح العصر الذي نعيش فيه. ونناشد الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها التحرك بسرعة لرفع المقاطعة بكل جوانبها.

السيد يعقوب (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انضمت اسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو. وكان دليلنا في ذلك رغبتنا في تحقيق السلم مع جميع جيراننا - وجميعهم أعضاء في الجامعة العربية. وكانت اسرائيل قد انضمت أيضا إلى توافق الآراء بشأن هذا البند في العام الماضي. ومنذ ذلك الحين تحقق تقدم هام في عملية السلم: حيث تم التوقيع على اتفاقين اضافيين مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما تم التوقيع على اتفاقية سلام بين اسرائيل والأردن. وأحرز التقدم أيضا في المفاوضات المتعددة الأطراف داخل مختلف أفرقة العمل. ويحدونا الأمل أن يتحقق التقدم مع الأطراف الأخرى في المفاوضات الثنائية أيضا.

إن السلم والتعاون الاقتصادي يترابطان ترابطا وثيقا. وكما نلتزم بالسلم، فإننا نلتزم بالمثل بتقوية الروابط الاقتصادية الإقليمية. لقد تشجعنا بفعل بعض الخطوات التي اتخذت لرفع المقاطعة الاقتصادية - كالخطوات المتمثلة بقرار مجلس التعاون الخليجي برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ضد اسرائيل. وكان الأمل يحدونا بأن هذه التطورات الايجابية سوف تتجسد في إطار عمل جامعة الدول العربية. بيد أنها، ولحد الآن، لم تتجسد. لقد حان الوقت لأن يقوم أعضاء جامعة الدول العربية باتخاذ خطوات إضافية لإلغاء مقاطعتهم كلها ضد اسرائيل. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يمكن لجامعة الدول العربية أن تعتمد القرار الذي اتخذه مجلس التعاون الخليجي.

وعبَّر المؤتمر المعقود في الدار البيضاء مؤخرا عن رغبة بلدان المنطقة في إقامة تعاون اقتصادي إقليمي. وكان هناك إجماع بين المشاركين في المؤتمر على أن المقاطعة لا تتلاءم مع هذا الهدف. وكما نص إعلان الدار البيضاء، فقد

> "تأكد المشاركون من وجود الإمكانيات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا واستكشفوا أحسن السبل للتعجيل بتطويرها والتغلب، في أقرب وقت، على العراقيل بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية. واتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار داخل المنطقة وخارجها. ولاحظوا أن هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود وفقا لقدرات السوق، كما يتطلب تعاونا تقنيا مبنيا على المصلحة المشتركة وانفتاحا على الاقتصاد الدولي وقيام مؤسسات مناسبة للنهوض بعملية التفاعل الاقتصادي. وقد سجل المشاركون في هذا الإطار بارتياح قرار مجلس التعاون لدول الخليج المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من

إجراءات مقاطعة اسرائيل. (A/49/645، المرفق، الفقرة ٦)

إن اسرائيل تؤيد التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية، بما فيها جامعة الدول العربية. والواقع أن التعاون يستند إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومما يؤسف له في هذا السياق أن اسرائيل بسبب الاعتراضات السياسية من جانب بعض الدول الأعضاء، ما زالت لا تنتمي إلى مجموعة إقليمية في الأمم المتحدة. وتناشد اسرائيل أعضاء جامعة الدول العربية التخلي عن اعتراضاتهم بشأن انضمام اسرائيل إلى المجموعة الآسيوية. وحقيقة أن اسرائيل محرومة حاليا من الانضمام إلى عضوية أية مجموعة إقليمية تتعارض تعارضا مباشرا مع المبدأ الأساسي، مبدأ عالمية الأمم المتحدة.

هذا القرار هو الأول بشأن مسألة تتصل بالشرق الأوسط تعتمده الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإننا نشعر بالسرور إزاء اعتماده بتوافق الآراء، ونأمل أن يجري اعتماد المزيد من القرارات المتصلة بالمنطقة بنفس الطريقة. غير أنه، لضمان حدوث ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وتمتنع عن تقديم مشاريع قرارات خلافية يجد أحد أطراف المفاوضات السلمية أنه يستحيل عليه تأييدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال.**

تقرر ذلك.

البند ٣١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/465)

(ب) مشروع قرار (A/49/L.23)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أعطي الكلمة لممثل باكستان ليعرض مشروع القرار** A/49/L.23.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يشرف باكستان بوصفها الرئيس الحالي لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، أن تعرض نيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي"، الوارد في الوثيقة** A/49/L.23 **المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. إن الهدف من مشروع القرار هو تعزيز المزيد من التعاون البالغ الأهمية القائم فعلا في عدد من المجالات بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.**

ونحن نشعر بأعظم الامتنان للأمين العام على تقريره الشامل (A/49/465) **عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.**

لقد ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها ملتزمة التزاما صارما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد مجددا وبجلاء التزام هذه المنظمة بميثاق الأمم المتحدة وبحقوق الإنسان الأساسية. ويؤكد كذلك تصميم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على الإسهام في تحقيق التقدم والحرية والعدالة في جميع أرجاء العالم من خلال النهوض بالسلم والأمن العالميين. لذلك نرى أن من الضروري للمنظمتين مواصلة التعاون بهدف تحقيق هدفيهما المشتركين وهما حفظ السلم والأمن وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي، في سعيها لتحقيق أهدافها، وكذلك لاستكمال جهود الأمم المتحدة في مجالات هامة ذات اهتمام مشترك، اعتمدت في جميع اجتماعاتها المعقودة على المستوى الوزاري ومستوى القمة، قرارات عديدة تتعلق بمسائل عالمية هامة. ومن بين تلك القرارات قرارات في مجالات نزع السلاح، وتصفية الاستعمار، وممارسة حق تقرير المصير، والسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية.

واتخذ المؤتمر أيضا زمام عدد من المبادرات لإنهاء الأعمال العدائية، وهو على استعداد للإسهام على نحو ملموس في بلوغ تلك الغاية. وأود في هذا السياق أن أشير إلى أن المؤتمر الإسلامي، في اجتماعه الوزاري المعقود في إسلام أباد في نيسان/ابريل من العام الماضي، عرض تقديم ٢٠ ٠٠٠ جندي لأداء مهام صون السلم مع قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا السابقة. وينتمي عدد من الفرق العاملة في قوة الحماية إلى بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد حققت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ حصولها على مركز المراقب في ١٩٧٥ درجة عالية من التعاون مع الأمم المتحدة. وشارك الأمين العام أو ممثلوه في جميع مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الوزاري وكذلك في مؤتمرات القمة. ومنظمتنا تقدر تقديرا عاليا الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل توسيع نطاق التعاون القائم بين منظمتينا.

ومشروع القرار الذي يشرفني أن أتولى عرضه مماثل للقرارات التي اعتمدت تحت نفس البند من جدول الأعمال في الدورات السابقة للجمعية العامة.

ديباجة مشروع القرار تأخذ في الاعتبار رغبة المنظمتين في التعاون على نحو أوثق في سعيهما المشترك لحل المشاكل العالمية. إنها تذكّر بالمواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وتشجع على الاضطلاع بالأنشطة من خلال التعاون الإقليمي للنهوض بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وتسلم بضرورة التعاون الأوثق بين الوكالات المتخصصة في كل من المنظمتين لتنفيذ المقترحات المتفق عليها بصورة متبادلة. وتنوه وترحب بالاجتماع الهام الذي عقد بهدف تعزيز التعاون بين المنظمتين.

وفي فقرات منطوق مشروع القرار تعرب الجمعية العامة، من جملة أمور أخرى، عن تقديرها للأمين العام، للأمم المتحدة على جهوده المتواصلة الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمتين من أجل تقدم مصالحهما المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُطلب إلى الأمينين العامين لكل من المنظمتين مواصلة تشجيعهما لعقد اجتماعات قطاعية في مجالات التعاون ذات الأولوية.

ويدعو مشروع القرار الجمعية العامة أيضا لأن تطلب إلى منظمتينا مواصلة التعاون في سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية في طائفة واسعة من المجالات. ويشجع الوكالات المتخصصة والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها وتوسيعه مع منظمة المؤتمر الإسلامي. ويحث الأمم المتحدة على تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويقرر أن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجمعية العامة البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي". ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة رفع تقرير إلى الدورة الخمسين عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وباسم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أطلب إلى أعضاء الجمعية تأييد مشروع القرار وتسهيل اعتماده بتوافق الآراء، مثلما حصل في السنوات السابقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠)، المعتمد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف رفيع لي مرة أخرى أن أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن بند له أهمية خاصة بالنسبة للأمم المتحدة والمنظمة التي أمثلها، أي، "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي".

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهاني الحارة لسعادة السيد إيسي على انتخابه لشغل المنصب الرفيع، منصب رئاسة الجمعية العامة. وأود في الوقت نفسه أن أثني على سعادة السفير إنسانالي، الممثل الدائم لغيانا، الذي عمل بطريقة ممتازة ومثالية كرئيس للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

أود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، ليس فقط على تقريره الرائع المعروض علينا وإنما على إسهامه الهام في تحقيق الفعالية والأداء السلس للهيئة العالمية. إن إنجازاته العديدة باسم السلم خلال فترة وجيزة من الزمن واضحة تمام الوضوح. ونتمنى له أفضل التمنيات في المستقبل ونؤكد له على تعاوننا الكامل في تنفيذ المهام التي بادر بها من خلال تعاون خاص بين الأمم المتحدة ومنظمتنا حول مسائل محددة.

أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ شقيقتينا المنظمتين الدوليتين على اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء القرارين المتصلين بالتعاون بين الأمم المتحدة وبينهما، وأعني، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية. إن الاعتماد بالإجماع للقرار الخاص بالتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة يدل فعلا على الروح الجديدة المتمثلة بالتقدم الملموس المستمر السائدة في عملية السلم في الشرق الأوسط.

إن الأعضاء والآباء المؤسسين لمنظمة المؤتمر الإسلامي حددوا بوضوح منذ البداية دور منظمة المؤتمر الإسلامي في الإطار الشامل لميثاق الأمم المتحدة. ويشدد ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي عزم دوله الأعضاء الـ ٥١، بالإضافة إلى المراقبين الثلاثة، على الإسهام بفعالية من أجل إثراء الجنس البشري وتحقيق التقدم، والحرية والعدالة في أرجاء العالم كافة من خلال النهوض بالسلم والأمن العالميين.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تستمد وحيها من رسالة الإسلام الخالدة النبيلة، وإن قيامها استند إلى مبادئ السلم والوئام والتسامح والمساواة والعدالة للجميع.

إن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي يؤكد على التزام أعضائه بميثاق الأمم المتحدة. وتصورات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وجميعهم أعضاء في الأمم المتحدة أيضا، مماثلة لتصورات الأغلبية الساحقة من الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن المسائل الدولية الهامة. ومن الطبيعي أن تعمل المنظمتان بشكل وثيق للنهوض بالمثل والمبادئ والأهداف التي تتشاطرانها.

لقد اعتمدت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ إنشائها في ١٩٦٩ قرارات وإعلانات عديدة، على مستوى القمة في اجتماعات القمة الستة السابقة التي عقدتها، وعلى مستوى وزراء الخارجية في اجتماعاتها الوزارية الـ ٢١ العادية و الـ ٧ الاستثنائية الماضية. وقد عالجت تلك القرارات والإعلانات المسائل التي تواجه العالم الإسلامي بالإضافة إلى التطورات العالمية الهامة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، وحقوق الإنسان، والأقليات، وتصفية الاستعمار والمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وقد يكون من المهم أن نحيط الجمعية علما هنا بأن اجتماع المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية واجتماع مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي سيليه سوف يعقدان في الشهر القادم في الفترة من ٩ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر، في المملكة المغربية.

لقد حظي التعاون بين المنظمتين بدفعة هامة في ١٩٧٥ عندما منحت الأمم المتحدة مركز المراقب لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومع أواخر السبعينات، رئي أن التفاعل المتزايد باستمرار بين المنظمتين ينبغي أن يعطي إطارا مؤسسيا يمكن من خلاله للأمانتين والوكالات المتخصصة والأجهزة والهيئات في كل من المنظمتين أن تعقد مشاورات منتظمة لاستعراض أعمالها الجارية ولدراسة إمكانيات توسيع وبسط مجالات التعاون بينها.

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٦/٣٥ في ١٩٨٠، الذي كان أول قرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تم إبرام عدد من اتفاقات التعاون بين منظمتنا والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وهيئات

الأمم المتحدة المعنية بالتعاون التقني من أجل التنمية.

والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي كان دوما تكميليا بطابعه، كان مرضيا على نحو متبادل وظل يتطور بطريقة مجدية. فمنذ الاجتماع الأول بين ممثلي أمانات منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساته المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي عقد في ١٩٨٣، وسعت المنظمتان نطاق تعاونهما بشأن عدد من المشروعات الهامة في المجالات التسعة ذات الأولوية التي سبق تحديدها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نوقشت في تقرير الأمين العام، الوثيقة A/49/465، المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وبذلت المنظمتان منذ ١٩٨٣ جهودا متضافرة في السعي المشترك لإيجاد حلول للصراعات والمشاكل الإقليمية والدولية المتصلة بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان. وهكذا تصبح سنة ١٩٩٤ السنة الحادية عشرة من التعاون النشط بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة والسنة الخامسة عشرة منذ اعتماد الجمعية العامة قرارها الأول بشأن التعاون.

وفي الوقت نفسه، ما زال التعاون، في الميدان، بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة المتصل بالحالة في الصومال، مستمرا. وإن منظمة المؤتمر الإسلامي تبذل قصاراها لمساعدة الأمم المتحدة على إيجاد حل للحالة المأساوية في البوسنة والهرسك وإقامة السلم فيها بالمساعدة النشطة من عدة آلاف من جنود قوة الأمم المتحدة للحماية الذين ينتمون إلى البلدان الإسلامية.

وعملا بالقرار ٢٤/٤٨ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣، عقد اجتماع عام بشأن التعاون، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، بين ممثلي أمانتي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤسساتها المتخصصة، ووفقا لاتفاق التنسيق بين الأمانتين قام المشاركون باستعراض التعاون، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في اجتماعات سابقة في مجالات التعاون التسعة ذات الأولوية وهي: الأمن الغذائي والزراعة؛ وتطوير العلم والتكنولوجيا؛ وآليات الاستثمار والمشروعات المشتركة؛ والتعليم ومحو الأمية؛ ومساعدة اللاجئين؛ والتعاون التقني؛ وتطوير التجارة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والبيئة.

ووافق المشاركون على مواصلة وتعزيز التعاون في المجالات التسعة ذات الأولوية كما عرفت في اتفاقات محددة تم التوصل اليها بين وكالات المنظمتين. واتفق أيضا على أن يعقد، في عام ١٩٩٥، الاجتماع المقبل بين مراكز التنسيق للوكالات الرائدة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي. كما اعترف المشاركون بالحاجة الى تعزيز التعاون في الميدان السياسي.

أخيرا، ولزيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي، اقترح المشاركون اجراء استعراض للسبل والوسائل الفكيلة بتعزيز آليات التعاون الحالية؛ وتكثيف الاتصالات بين مراكز التنسيق في المنظمتين؛ وابرام ترتيبات تعاون اضافية، حسب الاقتضاء، بين الأمم المتحدة ومؤسسات منظمة المؤتمر الاسلامي تماشيا مع قرارات الجمعية العامة؛ والتوقيع على مذكرة تفاهم بين جميع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي حيثما كان مناسبا؛ وتحديد وصياغة برامج ملائمة في إطار التعاون؛ واضطلاع المنظمتين بجهود جادة لادماج المشروعات والأنشطة ذات الأجل الطويل والقيمة الجوهرية المتواصلة للبلدان الأعضاء. وستدعى منظمات التمويل في الأمم المتحدة وفي بلدان منظمة المؤتمر الاسلامي الى دعم هذه المشروعات والأنشطة. وسترفع تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذه الأنشطة الى اجتماعات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي. وستؤكد الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي على مشاركة وكالات التمويل في هذه الاجتماعات.

في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، عقد الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا رفيع المستوى مع ١٠ منظمات إقليمية وأخرى دولية أقامت معها الأمم المتحدة تعاونا وثيقا على مدى السنوات القليلة الماضية. وكان أول اجتماع من نوعه يحضره الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، سعادة السيد حامد الغابد، الى جانب ممثلين رفيعي المستوى للمنظمات

الاقليمية الأخرى. وقد تأكد حسن توقيت الاجتماع وأهميته بتشديد المشاركين على ضرورة ايجاد السبل لاستكشاف الامكانات التي ينطوي عليها الفصل الثامن من الميثاق لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية.

وفضلا عن ذلك، وبناء على دعوة منظمة المؤتمر الاسلامي وحكومة باكستان، حضر المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة، الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي، الذي عقد في اسلام أباد، باكستان، في الفترة من ٦ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

كما عقدت مشاورات منتظمة وتم تبادل المعلومات بين إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وكذلك مكتب المراقب الدائم للمنظمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. كما قام رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان، السفير مستيري، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لطاجيكستان، السفير بيريز بايون، بزيارة مقر منظمة المؤتمر الاسلامي في جدة أثناء هذا العام، لاجراء مشاورات مع كبار المسؤولين. وشارك مراقب عن المنظمة في جولة المحادثات الثالثة التي ترعاها الأمم المتحدة فيما بين الفئات الطاجيكية، والتي عقدت مؤخرا في اسلام أباد في الفترة من ٢٠ الى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعهم التنسيقي السنوي في مقر الأمم المتحدة لمناقشة جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وبخاصة البنود التي يهتم بها المؤتمر الاسلامي. واستجابة لدعوة من منظمة المؤتمر الاسلامي، حضر مدير شعبة غرب آسيا بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة الاجتماع التنسيقي نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة.

وفي نفس اليوم أيضا، يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عقد الأمينان العامان للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي اجتماعا في مقر الأمم المتحدة، وتبادلا الآراء حول مواضيع هامة تهتم بها المنظمتان. وأعقب ذلك اجتماع عقد في نفس اليوم بين وفد رفيع المستوى من أمانة منظمة المؤتمر الاسلامي يرأسه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وبين ممثلي إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، اتفقوا فيه على أن يواصلوا المناقشات على مدار السنة القادمة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون السياسي بين الأمانتين.

اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة، في الوقت ذاته، أن منظمة المؤتمر الاسلامي على وعي تام بالقيود المالية التي تواجهها المنظمتان، وأن مسيرة التعاون تأخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، والوارد في الوثيقة A/49/L.23، المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، والذي عرضه بالتفصيل ممثل باكستان، ممثل الرئيس الحالي لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي، يعبر عن التصميم الحازم للمنظمتين على مواصلة التعاون في عدة ميادين. ولعدم وجود آثار مالية إضافية مترتبة على مشروع القرار، فإنني واثق من أنه سيحظى بالموافقة الاجماعية من أعضاء الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/49/L.23.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار هذا؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.